الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلـمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: علاقات دولية

مطبوعة (دروس)

موجهة لطلبة: الليسانس المستوى الثالث

تحليل السياسة الخارجية

من إعداد: د. خليفي رابح

الرتبة، أستاذ محاضرأ

جامعة عمارثليجي الاغواط

الإيميل: r.khelifi@lagh-univ.dz

السنة الجامعية: 2026/2025

أنجزت هذه المطبوعة في مقياس تحليل السياسة الخارجية لطلبة السنة الثالثة تخصص علاقات دولية شبعة العلوم السياسة، الذي يعد أحد مقاييس الوحدة الأساسية. وإحدى المقاييس المهمة في تكوين طلبة التخصص ولبنة أساسية لدراسة حقول معرفية متخصصة في الطورين الماستر والطور الثالث دكتوراه.

لذا جاء محتوى المقياس بعد سنوات عدة من التدريس يتمكن الطالب من خلاله سبر أغوار ظاهرة السياسة الخارجية وتوجهاتها في جوانبها المتعددة المفاهيمية والنظرية وحتى المنهجية بالإضافة إلى الحصول على مؤهلات تساعده على الفهم السليم لعملية صنع القرار ؛ مستندا على معارفه المكتسبة وتحصيله العلمي في التكوين القاعدي له خاصة في مدخل إلى علم السياسة والاقتصاد السياسي وبالأخص عند دراسة نظريات وتاريخ العلاقات الدولية والتكوينات ذات الصلة التي تساعد على دراسة العلوم السياسية.

المخطط العام والمفصل للدرس

المحورالاول : المفاهيم

أولا: تعريف السياسة الخارجية

ثانيا: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

ثالثا: السياسة الخارجية في عالم معولم

المحورالثاني: المداخل النظرية لتفسيرالسياسة الخارجية

أولا: المقاربات المؤسسة لتحليل السياسة الخارجية

- مقاربة صناعة القرار: نموذج ريتشارد شنايدر

- السياسة الخارجية المقارنة : نظرية جيمس روزنو

-التحليلات البيئية وصنع السياسة الخارجية: نموذج عائلة سبروت

-المقاربات البيروقراطية:

ثانيا: تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية

- الواقعية

- الماركسية

- الليبرالية

- البنائية

المحورالثالث: صنع السياسة الخارجية

1/ مؤسسات صنع السياسة الخارجية

2/ أدوات تحقيق اهداف السياسة الخارجية

3/ محدادات صنع السياسة الخارجية

المحورالرابع: السياسة الخارجية والتحولات الدولية الجديدة

1/ التحديات التنظيرية

2/ السياسة الخارجية الاقليمية : الاتحاد الاوربي

3/ السياسات الخارجية لدول العالم الثالث بعد الحرب الباردة

المحور الأول

المفاهيـم

أولاً: تعريف السياسة الخارجية

ثانياً: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

ثالثاً: السياسة الخارجية في عالم معولم

مدخل عام

تطورت السياسة الخارجة من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضايا الأمن إلى علم متعدد الأبعاد ومع تعدد القضايا وتزايد عدد الوحدات السياسية والدولية زاد تعقد الدراسة في السياسة الخارجية للدول لذا ظهرت محاولات لتقديم أطر علمية القصد منها تفسير الظاهرة إذ أن هذا العلم يقوم على افتراض إمكانية دراسة السياسة الخارجية دراسة علمية، وتحديد المتغيرات المؤثرة فيها، وقيمة ووزن ذلك التأثير بهدف الوصول الى تعميمات يمكن الانطلاق منها لتفسير السياسات المختلفة لتلك الوحدات والتنبؤ بها مستقبلاً

السؤال الذي نطرحه في البداية: ماذا نقصد بتحليل السياسة الخارجية؟

يقصد بتحليل السياسة الخارجية الحقل الفرعي من حقل العلاقات الدولية الذي يدرس كيفية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها وتفسير سلوك الدولة الخارجي من خلال التركيز على عملية صنع القرار والعوامل المؤثرة فيها.

فتحليل السياسة الخارجية هو الإطار النظري والمنهجي الذي يهدف إلى تفسير السياسة الخارجية للدول عبر دراسة صنع القرار، والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تدخل في تشكيله.

لذا تكمن أهمية تحليل السياسة الخارجية للباحث في تجاوز الوصف السطحي لسلوك الدول نحو فهم أعمق لِـ"لماذا" اتخذت الدولة موقفا معينا في لحظة ما، كما يمكّن – التحليل-من الربط بين بنية النظام الدولي من جهة، وخيارات وأولويات صانعي القرار في الداخل من جهة أخرى، بما يتيح فهما أدقّ للسياسات الخارجية والقدرة على توقع بعض اتجاهاتها المستقبلية.

مفهوم السياسة الخارجية:

تُعَدّ السياسة الخارجية من المفاهيم المحورية في حقل العلاقات الدولية، إذ تشير إلى مجموع نشاطات الدولة واتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، ضمن برنامج محدد الأهداف يهدف إلى التأثير في سلوك الوحدات الأخرى أو الحفاظ على الوضع القائم بما يحقق المصلحة الوطنية

وبصورة أخرى تعبر عن مجموع مواقف الدولة وقراراتها وسلوكياتها الرسمية التي تنظّم علاقاتها مع الدول الأخرى والفاعلين في النظام الدولي بهدف حماية المصلحة الوطنية وتحقيق أهداف محددة خارج حدودها[3].

كما يمكن أن نشير إلى تعريفا مختصرا للسياسة الخارجية فهي: **كل ما يتصل بعلاقات الدولة الخارجية، وخاصة ما تقوم به من أفعال دبلوماسية وسياسية في تعاملها مع الدول الأخرى والفاعلين الدوليين داخل المجتمع الدولي**.

التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، وتهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية[4].

أولاً: تعريف السياسة الخارجية

فيما يلي نشير إلى مجموعة تعاريف أكاديمية متداولة لمفهوم السياسة الخارجية:

1/ يعرّف **الدكتور محمد السيد سليم** السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".

[3]- أ.عربي لادمي محمد، **السياسية الخارجية :دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات**، المركز الديمقراطي العربي، 27. ديسمبر 2016، الموقع الالكتروني، https://democraticac.de/?p=41719

[4]- سالم أحمد سميم العياصرة، **محددات السياسة الخارجية**، المجلة العربية للنشرالعلمي، الأردن، العدد 09، 2019، ص 06،07.

2/ يعرّف **الدكتور مازن الرمضاني** السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"

3/ يقدّم **الدكتور حامد ربيع** تعريفا واسعا للسياسة الخارجية باعتبارها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي أن نشاط الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية، تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية".

4/ يرى **جيمس روزنو** أن السياسة الخارجية هي "التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما بالمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".

5/ يعرّف **كورت (فالدهايم)** السياسة الخارجية بأنها "السياسة التي تتبعها الدولة من أجل تحديد مسلكها تجاه الدول الأخرى، أي أنها البرنامج الذي يسعى لتحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حد الحرب".

6/ يعرّف **ويلكنفيلد** و زملاؤه السياسة الخارجية بأنها "الأفعال الرسمية (والاستجابات) التي تبادر بها الدول ذات السيادة أو تستقبلها وتردّ عليها بهدف خلق أو تغيير وضع ما خارج حدودها الإقليمية – السيادية."

7/ يعرّف **جورج مودلسكي** السياسة الخارجية بأنها "نظام من الأنشطة تطوّره الجماعات (الأمم) لتغيير سلوك الدول الأخرى ولتكييف أنشطتها الخاصة مع البيئة الدولية"

8/ وتلخَّص بعض الأدبيات العربية المفهوم في أنه "نظام من الأنشطة والمواقف الخارجية، يضم أنشطة مدخَلات السياسة الخارجية وأنشطة مخرَجاتها، بما يعكس تفاعل الدولة مع محيطها الدولي لتحقيق أهدافها القومية"

ثانياً: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

في العلوم السياسية تشير السياسة الداخلية إلى: جميع السياسات والقرارات والإجراءات العامة التي تدير من خلالها سلطات الدولة الشؤون داخل حدودها الوطنية (النظام العام، والاقتصاد، والاجتماعي، والثقافة، والبيئة، وما إلى ذلك)[5].

هذا المفهوم يتوافق من الناحية الأكاديمية، مع "مبادئ العمل" و"التدابير" التي تحددها الحكومة وتنفذها لتنظيم الحياة الجماعية، وتحديد الأهداف الداخلية واختيار الوسائل اللازمة لتحقيقها، في معارضة للسياسة الخارجية الموجهة نحو الخارج[6].

وبالتالي تشير السياسة الداخلية إلى إدارة السياسات العامة الداخلية (التعليمية والمالية والاجتماعية والأمنية والصحية...)، الناتجة عن عملية صنع القرار السياسي التي تشمل المؤسسات والأحزاب ومجموعات المصالح والرأي العام[7].

وهو يشكل الإطار الذي تسعى الدولة من خلاله إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي وضمان رفاهية السكان والحفاظ على استقرار النظام السياسي على المستوى الوطني.

- **علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية**

يُنظر اليوم على نطاق واسع إلى السياسة الخارجية والسياسة الداخلية باعتبارهما بعدين متشابكين بشكل وثيق لعمل الدولة، وليس كمجالين منفصلين، الأول يهدف إلى العلاقات مع العالم الخارجي، والثاني إلى إدارة الشؤون الداخلية، لكن العديد من المؤلفين يعتقدون أن التمييز أكاديمي في المقام الأول لأن التفاعلات قوية للغاية.

[5] - **Politique Intérieure**, Article sur le Site Web Wikipédia : https://fr.wikipedia.org/.
[6] - **La Politique**, DICTIONNAIRE DE L'ACADEMIE FRANCAISE.
[7] - Pierre Guillen, Politique intérieure et relations internationales, Relations internationales No. 41, 1985, P14.

- **التمييز المفاهيمي:**

من الناحية الكلاسيكية، يتم تعريف السياسة الخارجية على أنها جزء من نشاط الدولة الموجه نحو "الخارج"، على عكس السياسة الداخلية التي تركز على المشاكل الواقعة داخل الحدود[8].

ومع ذلك، فإن العمل في العلاقات الدولية يسلط الضوء على أن العديد من القرارات الخارجية تستجيب في الواقع لأهداف السياسة الداخلية، مثل تعزيز شرعية الزعيم أو استقرار النظام. ومن وجهة النظر هذه، يتحدث البعض عن "وجهين لنفس الواقع" لوصف الزوجين السياسيين المحليين والأجانب.

- **تأثير السياسة الداخلية على المظهر الخارجي:**

وتشير الأدبيات حول "المصادر المحلية للسياسة الخارجية" إلى أن المؤسسات والأحزاب والائتلافات والرأي العام تفرض قيوداً قوية على صناع القرار الخارجيين[9]، فلا تستطيع أي دولة أن تنتهج سياسة خارجية منفصلة تماماً عن قاعدتها الداخلية، لأن الحسابات السياسية الداخلية تؤثر بشكل مباشر على الخيارات المتعلقة بالأمن أو الاقتصاد أو التحالفات.

ففي بلدان مثل الولايات المتحدة، نلاحظ أن آليات السياسة الداخلية (الانتخابات، الكونجرس – تقارير الرئيس، جماعات الضغط) تحدد إلى حد كبير توجه السياسة الخارجية. لذا تصر المناهج الليبرالية على دور التفضيلات الاجتماعية والمجتمع المدني والأنظمة الديمقراطية في تفسير السلوك الخارجي للدول.

- **انعكاس الخارج على الداخل**

على العكس من ذلك، فإن خيارات السياسة الخارجية لها آثار اقتصادية وأمنية ورمزية كبيرة داخل البلاد، مما يؤثر على النمو والتوظيف والإنفاق العام والمناخ السياسي. في هذا الصدد نشير إلى أنه

[8] - Thompson et R. F. Swanson**, Canadian Foreign Policy : Options and Perspectives,** Toronto, McGraw-Hill Ryerson, 1971, p. 9.

[9] - Foreign Policy, What Is the Relationship Between Domestic and Foreign Policy?, June 29, 2023, Site Web : https://education.cfr.org

سرعان ما تترجم التدخلات العسكرية أو العقوبات أو الاتفاقيات التجارية إلى تكاليف أو فوائد محلية، مما يعيد تشكيل الانقسامات الحزبية وعلاقات القوة الداخلية.

حيث يستخدم العديد من القادة أيضًا المشهد الدولي كمورد للسياسة الداخلية، ويسعون على سبيل المثال إلى تحقيق نجاحات دبلوماسية لتعزيز صورتهم أو صرف الانتباه عن الصعوبات الوطنية[10]. بل إن العمل الأخير حول الشعبوية يظهر ميلاً إلى زيادة "تسييس" السياسة الخارجية، واستخدامها كمجال للمواجهة مع المعارضين الداخليين.

- **الرؤية المتكاملة:**

باختصار، يُنظر اليوم إلى العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية إلى حد كبير على أنها علاقة تكافلية: فالأول غالباً ما يكون امتداداً أو ترجمة لأولويات الأخير[11]، ومن ثم يقترح العديد من المؤلفين تحليل القيود المحلية والبيئة الدولية معًا، بدلاً من التعامل بشكل منفصل مع السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.

ويسمح هذا النهج المتكامل بفهم أفضل لكيفية تحكيم الدول بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، ولماذا تنتج الخيارات الخارجية المتشابهة ظاهريا تأثيرات سياسية داخلية مختلفة للغاية اعتمادا على السياقات الوطنية.

تصنيفات السياسة الخارجية

هناك عدة تصنيفات للسياسة الخارجية، واختلفت حسب المعايير التي استند عليها أثناء دراسة هذه التصنيفات ونحاول في دراستنا هذه أن نميز بين تلك التصنيفات حسب النظام القائم من حيث أهداف السياسة الخارجية وكذلك من حيث المبادئ.

[10] - J.-B. Duroselle, **Politique intérieure et politique extérieure**, Relations internationales, No. 37,1984, P 10.
[11] - Foreign Policy, Ibid.

لابد أن نشير أنه لا اتفاق لهذا التصنيف لاعتبارات منهجية كثيرة وعليه، وعليه هذه النظرة المطروحة تفيد فقط في فهم طبيعة ومحتوى القرارات السياسية ذات الشكل الخارجي اتجاه حالة أو موقف معين دون أن يشكل معيارا عاما ودائما يمكن إسقاطه على السياسة الخارجية فيؤثر تأثيرا سلبيا على تعقيدات العملية بحد ذاتها وغموضها.

وعلى هذا الأساس فقد اختلفت تصنيفات السياسة الخارجية تبعا لاختلاف الزاوية أو المنطلق أو الرؤى الذي ينظر منه كل دارس لهذا الموضوع.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار الكيفية والإجراءات والمبادئ التي تعتمد عليها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية يمكن القول أن هناك من الناحية الشكلية المظهرية سياسة خارجية ديموقراطية وأخرى ذات طابع تسلطي.

الأولى تكون عملية صنع القرار قابلة ومعرضة للنقاش والتقييم والانتقاد والمشاركة والمتابعة، من طرف مؤسسات منتخبة، مما يؤدي إلى توزيع مسؤولية تحديد أهدافها وصنع قراراتها بين أطراف عدة وحسب نظرية الفاعل العقلاني لا يسمح بمرور الاختيارات الغير عقلانية أما الثانية فرغم احتوائها على مؤسسات دستورية إلا أنها تتميز بمركزية شديدة عند تحديد الأهداف، ووضع وتنفيذ القرارات بحيث تخضع في غالب الأحيان إلى الاعتبارات الشخصية الأمر الذي يجعلها عرضة للأخطاء والمخاطر والتناقض فنحن أمام سياسة خارجية غير عقلانية.

- أما بالنظر إلى طبيعة الأهداف التي تركز عليها السياسة الخارجية فهناك سياسة خارجية تسعى لتحقيق أهداف التوسع والهيمنة إما عن طريق تغير أوضاع معينة، أو المحافظة على الوضع القائم، مما قد يؤدي إلى نزاعات وحرب مع بقية وحدات النظام الدولي.

في المقابل هناك سياسات خارجية تسعى إلى تحقيق أهداف سلمية وتعاونية دون أن تكون لها رغبة في توجيه الآخر والتأثير عليه وهي سياسات تدعم عوامل عناصر الاعتماد المتبادل.

وأخيرا من زاوية العلاقة بين القيم والمبادئ والسياسة الخارجية تذهب الكثير من الدراسات الى الاعتقاد بأن هناك سياسات خارجية ايديولوجية براغماتية فالأولى تتأثر بالمبادئ الإيديولوجية التي يؤمن بها النظام السياسي وتسعى إلى صياغة قراراتها وبلورتها في الواقع العملي على ضوء ما ترسمه هذه المبادئ والدول التي تمتلك مثل هذا الصنف من السياسة الخارجية نجدها غالبا تسعى إلى تصديرها.

أما الثانية فلا تتأثر بالمبادئ الإيديولوجية، وتسعى إلى التعامل مع حالات السياسة الخارجية وفقا لطبيعتها، ووفقا لما تمليه عليها مصالحها المادية والنفعية، غير أن العلاقة بين المبادئ والسلوك الواقعي تتخذ مسارات جد معقدة

ثالثاً: السياسة الخارجية في عالم معولم

تطرح السياسة الخارجية في عالم معولم تحديات وفرصا جديدة تجعل من الصعب النظر إليها بالمنطق التقليدي الذي يفصل بوضوح بين الداخل والخارج.

فالعولمة، بما تعنيه من كثافة الترابط الاقتصادي والتكنولوجي والمعلوماتي، أعادت تشكيل بيئة صنع القرار الخارجي وحدّت من قدرة الدول، خاصة الضعيفة منها، على انتهاج سياسات مستقلة تماما عن الضغوط الخارجية والأسواق العالمية[12].

أولاً: ما يتبدل في عالم معولم هو خريطة الفاعلين في السياسة الخارجية؛ إذ لم تعد الدولة اللاعب الوحيد، بل تقاسمها الأدوار شركات متعددة الجنسيات، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية عابرة للحدود، بل وحتى شبكات إرهابية وإجرامية دولية[13].

[12]- غنية أفنوغ، **العولمة الاقتصادية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعالقات الدولية فرع: العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2017/2016، ص 85.

هذا التعدد في الفاعلين يعني أن صانع القرار الخارجي مضطر للتعامل مع شبكة معقدة من المصالح والقوى، تتجاوز القنوات الدبلوماسية التقليدية إلى فضاءات الاقتصاد والفضاء الإلكتروني والإعلام العالمي[14].

ثانياً: رفعت العولمة من منسوب الاعتماد المتبادل بين الدول، بحيث أصبح الأمن القومي والازدهار الاقتصادي مرتهنين إلى حد كبير باندماج الدولة في النظام الاقتصادي العالمي، وشبكات التجارة والاستثمار والتمويل[15].

وقد أدى ذلك إلى توسيع جدول أعمال السياسة الخارجية، فلم يعد مقصورا على الحرب والسلام والتحالفات، بل بات يشمل قضايا المناخ، والأوبئة، والطاقة، والهجرة، والجريمة المنظمة، وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا العابرة للحدود.

في المقابل، كشفت العولمة عن حدود الدولة الوطنية، لاسيما في الدول النامية التي وجدت نفسها أمام ضغوط المؤسسات المالية والتجارية الدولية، والعقوبات، واتفاقات الاستثمار، ما قيّد هامش المناورة في سياساتها الخارجية والداخلية معا[16].

وتحوّلت أدوات مثل العقوبات الاقتصادية، والتحكم في سلاسل التوريد، والهيمنة التكنولوجية إلى وسائل مركزية في ممارسة النفوذ الخارجي، جنبا إلى جنب مع الأدوات السياسية والعسكرية التقليدية[17].

---

[13] - Chris Alden. and Amnon Aran, **Foreign Policy Analysis: New Approaches: Understanding the Diplomacy of War, Profit and Justice**, City Research Online, 2012, P26.

[14] - Iver B. Neumann, **Foreign Policy in an Age of Globalization**, Theorizing Foreign Policy in a Globalized World. Palgrave Studies in International Relations.1st ed. ed., Palgrave Macmillan, UK, London,2015, P 08.

[15] - Oluwaseyi Mike Bamigboye, **Examining the Effect of Globalization on International Relations**, July 27, 2020, Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3661156, P 07.

[16] - عمار بوحوش، **الدولة الوطنية في مواجهة العولمة والتغير في العلاقات الدولية**، **المركز الديمقراطي العربي** .5نوفمبر 2018، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=57281.

كما فرضت العولمة على صانعي السياسة الخارجية إعادة التفكير في مبدأ السيادة، إذ لم يعد بالإمكان حماية الأمن والهوية والتنمية دون تعاون دولي وإقليمي، وفي الوقت نفسه لم تعد الدولة قادرة على الانغلاق على نفسها دون كلفة باهظة[18]. ومن ثمّ نشأت الحاجة إلى موازنة دقيقة بين متطلبات الاندماج في النظام العالمي من جهة، وضرورات الحفاظ على استقلال القرار الوطني وحماية المصالح الحيوية من جهة أخرى، خاصة في بيئة دولية تتجه نحو تعددية الأقطاب وتنافس القوى الكبرى.

في الختام، يمكن القول إن السياسة الخارجية في عالم معولم لم تعد مجرد إدارة للعلاقات بين دول ذات سيادة منعزلة، بل أصبحت فنّ إدارة الانكشاف المتبادل والتعامل مع شبكة معقدة من الفاعلين والقضايا العابرة للحدود.

وهذا يفرض على الدول، خصوصا الصغرى والنامية، تطوير قدراتها التحليلية والمؤسساتية وبناء استراتيجيات طويلة الأمد تمكّنها من تحويل العولمة من مصدر هشاشة وتبعية إلى مجال لتعظيم هوامش الحركة وحماية أمنها وتنميتها[19].

---

[17]- محمد الحمامصي، مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية، **جريدة العرب، السنة 44 العدد 12263، الثلاثاء: 2021/12/07، ص 07**

[18]- سعود الشرفات، **"النظام الدولي" في ظل العولمة: هل هناك نظام دولي فعلاً؟**، 2017/03/16، موقع مؤمنيون بلا حدود، https://www.mominoun.com/articles/A7-4867

[19]- حمزاوي جويدة، **حدود الدولة الوطنية في عالم معولم "بين الثابت والمتغير**، مجلة المعيار، مجلد 26، العدد 63، 2022، ص 960.

المحور الثـاني

المداخل النظرية لتفسير السياسة الخارجية

أولاً: المقاربات المؤسسة لتحليل السياسة الخارجية

ثانياً: تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية

تساعد العديد من المناهج النظرية الرئيسية في تفسير سبب تصرف الدول بالطريقة التي تتصرف بها في السياسة الخارجية، حيث يسلط كل منها الضوء على الدوافع المختلفة لاتخاذ القرار.

إذ ترى **الو اقعية** أن السياسة الخارجية مدفوعة في المقام الأول بالسعي إلى السلطة والأمن في نظام دولي فوضوي، حيث يتم التعامل مع الدول باعتبارها جهات فاعلة عقلانية وموحدة تسعى إلى تعظيم المصلحة الوطنية، في حين تعمل **الو اقعية الجديدة** -على تحسين ذلك من خلال التأكيد على كيفية قيام توزيع القدرات (هيكل النظام الدولي) بتقييد وتشكيل خيارات السياسة الخارجية للدول.

وبالحديث عن **مناهج الليبرالية** فهي تؤكد على دور المؤسسات المحلية، والتفضيلات المجتمعية، والترابط الاقتصادي، والمنظمات الدولية، وتزعم أن هذه العوامل يمكن أن تخفف من حدة الصراع وتعزز التعاون في السياسة الخارجية، بحيث ينظرون إلى نتائج السياسة الخارجية باعتبارها نتيجة للمساومة الداخلية بين المجموعات والمؤسسات، وليس تعبيرا عن "مصلحة وطنية" متجانسة واحدة.

أما **البنائية** فهي تركز على الأفكار والهويات والأعراف، مدعية أن السياسة الخارجية تتشكل من خلال كيفية تفسير القادة والمجتمعات للعالم، وليس فقط من خلال القوة المادية أو المصالح.

ومن هذا المنظور، فإن مفاهيم مثل الصداقة، أو العداوة، أو مفاهيم الأدوار (على سبيل المثال "السلطة المدنية"، "الدولة الثورية") تنظم السياسات التي يُنظر إليها على أنها مناسبة أو مشروعة[1].

كما نشير في هذا الشأن إلى أن نماذج تحليل السياسة الخارجية تركز على عمليات اتخاذ القرار، باستخدام أطر مثل نموذج الفاعل العقلاني (التكلفة - الفائدة - حساب الدولة)، والسياسة البيروقراطية (السياسة كمنتج للمساومة بين الوكالات)، ونماذج العملية التنظيمية (إجراءات التشغيل القياسية).

[1]- د. سفيان صخري، **An Overview of Approaches to the Study of Foreign Policy**، الواد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12. جانفي 2016، ص 12.

فهذه الأساليب تظهر أن السياسة الخارجية غالبًا ما تعكس المصالح المؤسسية والروتين والصراعات داخل -الحكومة بدلاً من استراتيجية واحدة متماسكة.

أما عن المناهج النفسية والمعرفية فهي تسلط الضوء على كيفية تأثير معتقدات القادة ′ وعواطفهم وتصوراتهم وتحيزاتهم على خيارات السياسة الخارجية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى سوء الفهم أو الثقة المفرطة أو أخطاء التفكير التناظري[2].

في خلاصة التحليل نقول أن هذه المداخل والرؤى النظرية هي التي توفر معًا طرقًا تكميلية لا يستبعد بعضها بعضًا لشرح وتفسير سلوك السياسة الخارجية عبر الحالات وبمرور الوقت.

أولا: المقاربات المؤسسة لتحليل السياسة الخارجية

تأسست مقاربات تحليل السياسة الخارجية على عدة توجهات نظرية ونماذج تفسيرية متراكبة، تبلورت من تطور حقل العلاقات الدولية ثم تجذرت كمداخل مستقلة لتحليل سلوك الدول الخارجي.

- **المقاربة الو اقعية:**

إن النهج الواقعي لتحليل السياسة الخارجية متجذر في تقليد الواقعية في العلاقات الدولية، مع التركيز على الدول باعتبارها الجهات الفاعلة العقلانية الرئيسية العاملة في نظام دولي فوضوي حيث لا توجد سلطة شاملة. حيث يعتمد الواقعيون على الافتراضات العقلانية، ويعتبرون السياسات الخارجية تجسيدا للسعي للحفاظ على البقاء وتحقيق مصالح الدولة الوطنية في مواجهة الآخرين[3].

ووفقًا للواقعية، فالدول تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية (الأمن والبقاء والسلطة) قبل كل شيء، وترى الدول الأخرى كتهديدات محتملة أو منافسين على الموارد والنفوذ[4].

---

[2] - Alex Mintz and Karl DeRouen Jr, **Psychological Factors Affecting Foreign Policy Decisions**, Published online by Cambridge University Press: 05 June 2012. Site Web : https://www.cambridge.org/core/books

[3]- أ. شابوني سامية، **تحليل السياسة الخارجية**، محاضرات موجده لطلبة سنة ثالثة علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة جيجل، 2024/2023.

[4] - Dr Nivedeta Giri, **Theories of International Relations**, Vikas Publishing, New Delhi, 2016, P 50.

حيث يرى الواقعيون أن قرارات السياسة الخارجية تتشكل في المقام الأول من خلال التوزيع الخارجي للسلطة **توازن القوى**، وليس العوامل السياسية أو الاجتماعية الداخلية.

فالبيئة الخارجية خاصة التهديدات والفرص تملي على الدول كيف تتصرف ، وتجبرها على منطق المساعدة الذاتية، والردع، وبناء التحالفات لتعظيم أمنها.

حيث يؤكد الواقعيون الكلاسيكيون مثل **هانز مورغنثاو** على الطبيعة البشرية، ويجادلون بأن الدافع العالمي للسلطة يدعم سلوك الدولة.

أما البنيويون أو الواقعيون الجدد يحولون مثل **كينيث والتز** التركيز إلى بنية النظام الدولي (كيفية توزيع السلطة بين الدول)، مما يقيّد بشدة خيارات القادة وخيارات السياسة الخارجية[5].

ومن الناحية العملية، يفسر التصور الواقعي السياسة الخارجية باعتبارها نتيجة لحسابات عقلانية، مع إعطاء الأولوية للقدرات العسكرية والاقتصادية، والسعي إلى الحفاظ على القوة النسبية للدولة أو تعزيزها. وتشكل أنماط مثل توازن القوى، والمعضلات الأمنية، والتحالفات عوامل تفسيرية رئيسية لسلوك الدولة في الشؤون الخارجية[6].

-**مقاربة صناعة القرار: نموذج ريتشارد سنايدر** Richard C. Snyder

الذي يُعد أحد الرواد المؤسسين لحقل تحليل السياسة الخارجية. **كان ريتشارد سنايدر** (1916-1997) عالماً سياسياً أمريكياً رائداً. في خمسينيات القرن العشرين، ومع صعود علوم السلوك (Behavioral Sciences)، سعى سنايدر وزملاؤه (مثل H. W. Bruck و Burton Sapin) إلى تحويل دراسة السياسة الدولية من التحليل التاريخي الوصفي أو النظري المجرد إلى **علم سلوكي منهجي** يركز على عملية صنع القرار نفسها.

5 - Dr Nivedeta Giri, Ibid, P 59.
6 - **International relations theory**, Site Web : https://en.wikipedia.org/

يعتمد مفهوم مقاربة صنع القرار في السياسة الخارجية على فكرة أن هذه السياسة يمكن تفسيرها بشكل أساسي من خلال الإجراءات المتعمدة أو غير المقصودة للجهات الفاعلة المسؤولة عن تطويرها وتنفيذها، وليس من خلال الهيكل الوحيد للنظام الدولي .

تركز هذه المقاربة على عملية صنع القرار الداخلي، وعلى دور الجهات الفاعلة، وتفاعلاتها، وتنظيمها، والقيود التي تخضع لها، إنها تنظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها نتيجة لمجموعة معقدة من القرارات المتخذة في سياق وطني ودولي معين.

تثير هذه المقاربة عدة أسئلة محورية: **هل ينبغي لنا تحليل قرار محدد أم سياسة طويلة الأمد؟**.

بالاعتماد على نموذج التحليل، يمكن اعتماد وجهات نظر مختلفة، مثل وجهة نظر الفاعل العقلاني، أو السلوك التنظيمي، أو الألعاب السياسية الداخلية .علاوة على ذلك، فإن قرار السياسة الخارجية هو دائما حل وسط بين إرادة صانع القرار والتحديات الخارجية التي تواجهها . و تشكل السياق الهيكلي، أي نوع النظام السياسي أو النظام الدولي أو حتى توازن القوى، الخلفية التي يتم على أساسها اتخاذ أي قرار.

وبالتالي، فإن مقاربة صنع القرار تعتبر القرارات في السياسة الخارجية في كثير من الأحيان معقدة واستراتيجية وتفاعلية، وتتضمن حسابات تتوقع رد فعل الجهات الفاعلة الأخرى والسياق الدولي . و تميز نفسها عن المقاربات البنيوية من خلال الإصرار على الديناميكيات الداخلية لمؤسسات صنع القرار والخيارات الحقيقية لصناع القرار، حتى في بيئة مقيدة.

توفر هذه المقاربة إطارًا تحليليًا لفهم كيفية اتخاذ القرارات، مع الأخذ في الاعتبار العوامل البشرية والتنظيمية والسياقية، مما يساعد في تفسير الاختلافات والانقطاعات في السياسات الخارجية للدول[7].

7 - Frédéric Charillon, **La politique étrangère (Approches disciplinaires),** OpenEdition Books, Collection : Politique mondiale, Montréal, 2018, p 72.

نموذج ريتشارد سنايدر

نموذج **ريتشارد سنايدر** في صناعة القرار هو إطار نظري يركز على فهم وتحليل كيفية صنع القرارات ضمن البيئة السياسية، خاصة في السياسة الخارجية. يُعتبر هذا النموذج من أبرز نماذج تحليل عملية اتخاذ القرار ويُعرف بشكل رئيسي بأنه يراعي العوامل الاجتماعية، والسياسية، والتنظيمية، والبيئية التي تؤثر على عملية صنع القرار[8].

مفهوم النموذج

يُعرف **ريتشارد سنايدر** عملية صناعة القرار بأنها: **عملية اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل**، حيث تتعلق هذه العملية بتوجيه فريق العمل والمستشارين الذين يُوضحون مزايا وعيوب كل بديل. ويؤكد النموذج على أن القرار ليس حركة عشوائية، بل هو نتيجة تفاعل معقد بين مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي يعيها صانع القرار ويعمل ضمن إطار بيئي ملحوظ (نظامي)[9].

خصائص النموذج

- **الطابع الإجرائي والتحليلي** :إذ يتبع خطوات معيّنة تتضمن تحديد المشكلة، تحليل البدائل، المفاضلة بين الخيارات، ثم اختيار الأنسب.
- **التركيز على البيئة** :حيث يؤكد على أن البيئة الداخلية والخارجية تؤثر بشكل كبير على القرار، ويجب على صانع القرار أن يكون على وعي كامل بهذه البيئة لتوقع ردود الأفعال والتفاعل معها بشكل فارق.[10]

[8]- ابتهال مبروك، "**عملية صنع القرار الخارجي**"**Foreign Decision making process** - ، الموسوعة السياسيّة، 2020/12/02،/ الموقع الإلكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary/:

[9]- **يوسف قحطان نعمة الصحاف**، اطروحة ريتشارد سنايدر واثرها في عملية صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي في السياسة الخارجية العراقية بعد2003، المركز الديمقراطي العربي، 2022/01/25، الموقع الإلكتروني: https://www.democraticac.de/?p=79780

[10]- كريم رقولي، **المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا**،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019، ص337.

- **التفاعل مع العوامل الاجتماعية والسياسية** :حيث تعتبر العمليات النفسية، والأهداف، والوسائل، والسياقات البيئة المحيطة من أهم المحددات لصناعة القرار وفق النموذج[11].

مراحل صناعة القرارفي النموذج

يبرز أن عملية صناعة القرار تمر بعدة مراحل تشمل:

- تحديد المشكلة
- تحليل الموقف
- وضع معايير للقياس
- دراسة جميع البدائل
- اختيار البديل الأمثل[12].

التطبيق السياسي

يركز النموذج على أن قرارات السياسة الخارجية تتأثر بشكل كبير بتفاعل العوامل الاجتماعية والتحديات الداخلية والخارجية، ويؤكد على أن فهم البيئة والنظام السياسي هو مفتاح النجاح في صناعة القرار[13].

في الأخير يمكن القول:

يرى **سنايدر** أن اتخاذ القرار لا يكون عشوائياً، وإنما يُبنى على تحليل منطقي ومهارات عالية للتحليل والمفاضلة بين البدائل، مع مراعاة تأثير البيئة المحيطة والمعطيات الواقعية[14]

هذه المقاربة تُبرز أهمية الاعتماد على إطار منهجي وتفاعلي في تحليل عملية اتخاذ القرار، خاصة في السياسات الاستراتيجية، وتُعد من الأدوات الضرورية لفهم سلوك الدولة وصناع القرار[15].

---

[11]- كريم رقولي، **نفس المرجع** ، ص 334

[12]- إبتسام بدري، **محاضرات مقياس: مناهج البحث في العلاقات الدولية، محاضرات موجهة لطلبة** السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكر، ص 06.

[13]إبتسام بدري، **نفس المرجع**،

[14]- ابتهال مبروك، **نفس المرجع**.

السياسة الخارجية المقارنة : نظرية جيمس روزنو James N. Rosenau

في البداية يُعتبر **روزنو** (1924-2011) أحد أبرز المنظرين في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية في القرن العشرين. سعى إلى تطوير إطار نظري منهجي يمكن من خلاله (مقارنة) السياسات الخارجية لدول مختلفة بشكل علمي، متجاوزًا دراسة الحالات الفردية بطريقة غير مترابطة.

تتمحور نظرية **جيمس روزنو** في السياسة الخارجية المقارنة حول التعقيد، والتفاعل الديناميكي بين العوامل الوطنية والدولية، وأهمية تحليل السياسة الخارجية من خلال العدسات المقارنة والنظامية. يدعو **روزينو** إلى اتباع نهج متعدد الأوجه لفهم السياسة الخارجية، مع التركيز على تنوع الجهات الفاعلة (الدول والمنظمات والأفراد)، وتجاوز النماذج التقليدية التي تركز على الدولة لتشمل التفاعلات العابرة للحدود الوطنية والمعقدة كمحركات رئيسية للسياسة العالمية.

المفاهيم الأساسية لنظرية روزنو

- **الأنظمة المعقدة**: يرى **روزنو** أن السياسة العالمية معقدة وغامضة بطبيعتها، ويجادل بأن المحللين يجب أن يقبلوا عدم اليقين والتأثيرات المتعددة، والمتناقضة في بعض الأحيان، على عملية صنع القرار[16].

- **التحليل المقارن**: بدلاً من التعامل مع السياسة الخارجية لكل دولة على أنها فريدة ومستقلة، يؤكد **روزنو** على قيمة مقارنة السياسات عبر سياقات مختلفة للكشف عن الأنماط والتفسيرات الأعمق.

- **العولمة**: يسلط عمله الضوء على تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية والمؤسسات العالمية والحركات عبر الحدود في تشكيل السياسة الخارجية، والابتعاد عن فكرة العلاقات الدولية التي تقودها الدولة بحتة.

- **التفاعلات متعددة المستويات**: يستكشف إطار **روزنو** كيفية تفاعل العوامل المحلية والوطنية والدولية، مما يؤثر على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية.

---

[15]- كريم رقولي، **المرجع السابق** ، ص 333.

[16] - Chemlal walid, **lectures in the cours of international relations theoriers,** introduction for second uear students on the common core, faculty of political sciences and **international relations,** alger3, 2024/2025, p 38.

الفكرة الجوهرية: التفاعل و"الوزن النسبي"

لم يشير **روزنو** أن كل هذه المتغيرات مهمة بنفس الدرجة في كل الحالات. بل أكد على أن:

* **تفاعل هذه المتغيرات**: هو ما ينتج السياسة الخارجية.

* **الوزن النسبي** لأهمية كل متغير يختلف من حالة لأخرى.

* في أوقات الأزمات أو الحرب، قد تزداد أهمية **المتغيرات الفردية** (شخصية القائد) والمتغيرات النظامية (ضغوط الحرب).

* في أوقات السلم واتخاذ القرارات الاقتصادية طويلة الأجل، قد تزداد أهمية **المتغيرات المجتمعية** (اللوبيات الاقتصادية) والمتغيرات الحكومية (الصراع البيروقراطي).

مز ايا المقاربة المقارنة حسب روزنو

تسمح بالمقارنة بين دولتين أو أكثر عبر فترة زمنية محددة أو بين فترتين مختلفتين لنفس الدولة، كما تُبرز أطر نظرية لفهم تمايز السياسة الخارجية عبر وحدات سياسية متنوعة. بالإضافة إلى نها تساعد في استنتاج أفضل السياسات من خلال إبراز أنماط وسلوكيات مميزة في السياسة الخارجية لكل دولة.

يتضمن نهج **روزنو** المقارن رسم أوجه التشابه والاختلاف في السياسات الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات التاريخية والثقافية والمؤسسية. وهو معروف بشكل خاص بدمج موضوعات التعقيد والغموض في أبحاثه تحدي الباحثين لاحتضان عدم اليقين والبحث عن أنماط تفسيرية تنشأ من بيئات سياسية متنوعة.

- ساهمت هذه النظرية في دراسة كيفية استجابة الدول للعولمة والتحديات العابرة للحدود الوطنية، وكذلك كيفية عمل القادة والوكالات السياسية ضمن أنظمة نفوذ معقدة.

- يُستخدم نموذج **روزنو** المقارن على نطاق واسع لشرح التحولات في السياسة الخارجية، وآليات تغيير السياسات، والأهمية المتزايدة للجهات الفاعلة الشبكية غير الحكومية على المسرح العالمي.

باختصار، يقدم **روزنو** فهمًا دقيقًا ومتعدد المستويات ومقارنًا للسياسة الخارجية، مع التركيز على التعقيد والديناميكيات العابرة للحدود الوطنية والتسامح التحليلي مع الغموض في أبحاث العلاقات الدولية.

-التحليلات البيئية وصنع السياسة الخارجية: نموذج عائلة سبروت

كان **هارولد سبروت** (Harold Sprout) و**مارجريت سبروت** (Margaret Sprout) ثنائيًا رائدًا في حقل العلاقات الدولية خلال منتصف القرن العشرين. عملهما المشترك، وخاصة في الستينيات والسبعينيات، ساهم بشكل أساسي في تطوير حقل تحليل السياسة الخارجية من خلال تقديم إطار دقيق لفهم العلاقة بين البيئة وصنع القرار.

لقد جاء نموذجهم كرد فعل على الحتمية الجغرافية والبيئية السائدة آنذاك (مثل نظريات "الحتمية الجغرافية" التي popularized من قبل Halford Mackinder)، والذين argued أن السمات الجغرافية تحدد بشكل مباشر سلوك الدولة.

جوهر نموذج عائلة سبروت:

الإسهام النظري الأساسي لعائلة سبروت حول التمييز الحاسم بين مفهومين رئيسيين التاليين:

1. **البيئة العملية** (The Operational Environment): وهي الواقع الموضوعي القائم الذي يوجد فيه صانعو القرار. تشمل جميع العوامل المادية الملموسة التي يمكن التحقق منها تجريبياً، مثل الموقع الجغرافي، والتضاريس، والمناخ، والموارد الطبيعية، والتوزع الديموغرافي للسكان، ومستوى التطور التكنولوجي، وموازين القوى في النظام الدولي[17]..
2. **البيئة المتصورة** (The Psychomilieu): وهي الصورة الذهنية أو الإدراك الذاتي لصانع القرار عن تلك البيئة العملية. لا تستند بالضرورة إلى الحقائق الموضوعية الكاملة، بل تتشكل من خلال

[17] - Harold Sprout and Margaret Sprout, **The Ecological Perspective on Human Affairs with Special Reference to International Politics** (Princeton: Princeton University Press, 1965), P 27-30

معتقدات الصانع الشخصية، وقيمه، وتحيزاته المعرفية، وخبراته السابقة، والمعلومات (الناقصة أو المشوّهة في كثير من الأحيان) التي تصل إليه، والإطار الثقافي والسياسي السائد[18].

الفرضية المركزية: أولوية الإدراك على الو اقع :

يؤكد النموذج أن صناع القرار لا يستجيبون في سلوكهم للبيئة العملية بشكل مباشر، بل يستجيبون لتصوراتهم الذاتية عنها. بمعنى آخر، فإن "الخريطة الذهنية" للقائد هي التي توجه قراراته، وليس "المنطقة الجغرافية" كما هي في الواقع[19]. لذلك فإن التحليل السليم لأي قرار في السياسة الخارجية يتطلب فهم البيئة المتصورة للذين اتخذوه في تلك اللحظة التاريخية.

آلية التفاعل بين البيئتين وتأثيرهما على السلوك :

تتمثل العلاقة الديناميكية بين المفهومين في العملية التالية:

1. تؤثر البيئة العملية (الواقع الموضوعي) في تشكيل البيئة المتصورة (الإدراك الذاتي) لصانعي القرار.
2. تستند القرارات والسلوكيات في السياسة الخارجية إلى هذه البيئة المتصورة.
3. ينتج عن هذه القرارات أفعال تغير بدورها من معطيات البيئة العملية.
4. تؤثر هذه التغيرات الجديدة في البيئة العملية على التصورات المستقبلية، مما يشكل حلقة تفاعلية مستمرة[20].

قدم **نموذج سبروت** إسهامات جوهرية، منها:

* **تفكيك الحتمية البيئية**: لم يعد ممكناً بعد سبروت الادعاء بأن الجغرافيا أو البيئة تحدد سلوك الدولة حتمياً، فأهمية هذه العوامل مشروطة بإدراك صناع القرار لها[21].

---

[18] - Margaret G. Hermann, **"How Decision Units Shape Foreign Policy: A Theoretical Framework,"**,International Studies Review 3, no. 2 (2001), P49.

[19] - Harold Sprout and Margaret Sprout**, Foundations of International Politics** (Princeton: N.J.: Van Nostrand, 1962), P136.

[20] - Valerie M. Hudson, **Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory**, 2nd ed. (New York: Rowman & Littlefield, 2014), P 78.

* **تعزيز البعد النفسي في التحليل**: ركز النموذج الضوء على العوامل الإدراكية والنفسية، مهدياً الطريق لظهور حقل علم النفس السياسي في العلاقات الدولية[22].

* **تفسير القرارات "غير العقلانية"**: وفّر إطاراً تفسيرياً لفهم سبب اتخاذ دول لقرارات تبدو للوهلة الأولى غير منطقية أو خاطئة، وذلك نتيجة لفجوة إدراكية بين تصورات القادة والواقع الفعلي.

الخلاصة

نموذج عائلة سبروت هو حجر أساس في فهم صنع السياسة الخارجية. خلاصته المركزية: "العالم الذي يؤثر على السلوك هو العالم كما يُدركه صناع القرار، وليس العالم كما يراه المراقب المطلع أو المحلل اللاحق."

هذا النموذج يذكرنا دائمًا بأن تحليل أي قرار في السياسة الخارجية يتطلب الإجابة على سؤالين:

1. ما كانت **الظروف الموضوعية** المحيطة بالدولة؟
2. كيف **أدرك وقيم صناع القرار** هذه الظروف في تلك اللحظة التاريخية المحددة؟

فهم التفاعل بين هذين البعدين هو مفتاح تفسير سلوك الدول على الساحة الدولية.

- المقاربات البيروقراطية:

تسلط المناهج البيروقراطية في دراسة وتحليل السياسة الخارجية الضوء على الدور الأساسي للمؤسسات الحكومية والمسؤولين في صياغة القرارات الدولية وتنفيذها. وعلى النقيض من الرؤية التي تركز فقط على رئيس الدولة أو صانع القرار الرئيسي، فإن هذه المقاربات تسلط الضوء على كيفية تفاعل الوكالات والوزارات والهيئات الدبلوماسية المختلفة وتأثيرها على السياسة الخارجية من خلال هياكلها ومصالحها وآلياتها الداخلية.

---

[21] - Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, (New York: McGraw-Hill, 1979), P 62.

[22] Robert Jervis**, Perception and Misperception in International Politics** (Princeton: Princeton University Press, 1976), P 28.

العناصر الرئيسية للمقاربات البيروقراطية

- **تعدد الجهات الفاعلة**: لا يتم تحديد السياسة الخارجية من قبل جهة فاعلة واحدة، بل من قبل مجموعة من الوكالات الحكومية، ولكل منها مصالحها وأولوياتها ورؤاها الخاصة. ويمكن أن تكون هذه الهيئات وزارات للخارجية، أو الدفاع، أو التجارة، أو حتى وكالات متخصصة ذات خبرة دولية[23].
- **تقسيم المهام والمنافسات**: في هذه الأساليب، يتم تسليط الضوء على المنافسات البيروقراطية وألعاب القوة بين الوكالات المتنافسة، والتي يمكن أن تؤثر على الخيارات السياسية وفي بعض الأحيان تبطئ أو تعدل القرارات الرسمية. يسعى كل كيان بيروقراطي إلى الدفاع عن مجال اختصاصه ونفوذه[24].
- **العمليات المعقدة والروتينية**: غالبًا ما يكون اتخاذ القرار نتيجة للإجراءات الإدارية والروتين التنظيمي والتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين الجهات الفاعلة. يمكن لهذه العمليات أن تحد من العقلانية الصرفة للقرار وتؤدي إلى إدخال عناصر عدم الكفاءة أو الجمود[25].
- **دور الموظفين الدبلوماسيين**: يلعب مسؤولو وزارة الخارجية دورًا رئيسيًا في تقديم المشورة للقادة وجمع المعلومات والتفاوض، مما يمنحهم القوة في التأثير على اتجاهات السياسة الخارجية[26].

---

23 - Kim Richard Nossal, Stéphane Roussel et Stéphane Paquin , **Politique internationale et défense au Canada et au Québec**, Presses de l'Université de Montréal, 2007, P 411.

24 - Nelson Michaud, **Graham T. Allison and Bureaucratie Politics : A Prospective Review**, Études internationales, Institut québécois des hautes études internationales Volume 27, numéro 4, 1996, P 461.

25 - Charles-Philippe David, **Théories de la politique étrangère américaine**, OpenEdition Books, Montréal,2012 , P 472.

26 - **Kim Richard Nossal, Stéphane Roussel et Stéphane Paquin**, ibid, P 448.

- **مساهمات الأساليب البيروقراطية:**

- فهي تسمح بفهم أفضل لكيفية نشوء السياسات الخارجية ليس فقط من الاختيارات الفردية للقادة، بل وأيضاً من التفاعلات المؤسسية المعقدة.
- وهي تسلط الضوء على أسباب التناقضات أو التغيرات الواضحة في السياسة الخارجية المتعلقة بالصراعات الداخلية وتوزيع المسؤوليات.
- وتساعد هذه الأساليب أيضاً في تفسير أهمية التنسيق بين المؤسسات، والذي غالباً ما يكون صعباً، والذي يحدد مدى فعالية السياسة الخارجية للدولة[27].

باختصار، يقدم النهج البيروقراطي إطاراً تحليلياً قوياً لتشريح السياسة الخارجية باعتبارها عملية جماعية ومؤسسية، حيث تنبثق القرارات من الصراعات والمفاوضات بين جهات بيروقراطية متعددة أكثر من الإرادة الأحادية.

ثانيا: تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية

يرتبط تحليل السياسة الخارجية يرتبط بنظريات العلاقات الدولية ارتباطًا وثيقًا؛ فهو يُعد إحدى الفروع داخل حقل العلاقات الدولية، إذ يعمل كحلقة وصل بين النظريات العامة للعلاقات الدولية وبين سلوك الدول الفعلي وقرارات صانعي القرار.

فكثير من الباحثين يصنّفون تحليل السياسة الخارجية كـ«تخصص فرعي» داخل العلاقات الدولية، يركّز على تفسير كيف ولماذا تتخذ الدول قرارات معينة في سياستها الخارجية، بدل الاكتفاء بوصف أنماط التفاعل على مستوى النظام الدولي.

في حين أن نظريات العلاقات الدولية الكلاسيكية (كالواقعية والليبرالية والبنائية) تفسّر السلوك الدولي انطلاقًا من بنية النظام الدولي أو من تفاعلات الوحدات عمومًا، فإن تحليل السياسة الخارجية ينزل إلى

[27] - Nelson Michaud, ibid, P 471.

مستوى الوحدة (الدولة) والأفراد والمؤسسات لفهم آليات صنع القرار.

التكامل النظري بين تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية

- تحليل السياسة الخارجية يستند نظريًا إلى نفس المدارس الكبرى في العلاقات الدولية (واقعية، ليبرالية، بنائية، ...) لكنه يترجمها إلى نماذج تفسيرية ملموسة تأخذ في الحسبان المتغيرات الداخلية (المؤسسات، الرأي العام، النخب) والمتغيرات النفسية والإدراكية لصانعي القرار[28].
- بعض الاتجاهات مثل الواقعية النيوكلاسيكية تقدَّم صراحةً كإطار يجمع بين التركيز البنيوي على توزيع القوة في النظام الدولي وبين التركيز على العوامل الوحدوية/الداخلية لتحليل السياسة الخارجية، ما يجعلها نقطة التقاء بين FPA ونظرية العلاقات الدولية[29].

بالإضافة إلى أدبيات متخصصة ترى أن تحليل السياسة الخارجية يوفّر أفضل اتصال بين النظرية العامة في العلاقات الدولية وبين الأرضية التجريبية المتمثلة في قرارات فعلية تتخذها حكومات وقادة بعينهم؛ فهو ينتقل من مستوى النظام (macro) إلى مستوى الفاعل/القرار (micro)[30].

ومن خلال تركيزه على الفاعل البشري والعمليات الإدراكية والمؤسساتية، يساهم تحليل السياسة الخارجية في تصحيح الطابع التجريدي الزائد في بعض نظريات العلاقات الدولية، ويُدخِل متغيّرات مثل القيادة، والثقافة السياسية، والهوية، والبيروقراطية في قلب التفسير النظري للسلوك الدولي[31].

---

[28] - Zulfiqar Ali Khan, Noorshed Bin Azim, **Expanding The Horizon Of Foreign Policy Analysis: A Neoclassical Realist Approach**, Pak. Journal of Int'L Affairs, Vol 6, Issue 2, 2023, P 791.

[29] - Benjamin A. Most, **International Relations Theory, Foreign Policy Substitutability, and "Nice" Laws**, Published in World Politics, ed. Atul Kohli, Volume 36, Issue 3, 1984, P386.

[30] IAF Articles, **Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations**, Site Web : https://www.ia-forum.org/Content/ViewInternal_Document.cfm?contenttype_id=5&ContentID=9066

[31] - Marijke Breuning**, Investigating Leaders: Integrating the Study of Individuals in Foreign Policy Analysis and International Relations**, University of North Texas, Site Web ; https://orcid.org/.

الفروق الأساسية بين تحليل السياسة الخارجية ونظريات العلاقات الدولية

البعد	نظريات العلاقات الدولية(IR)	تحليل السياسة الخارجية(FPA)
مستوى التحليل	النظام الدولي أو التفاعلات بين الوحدات ككل .	الدولة/القيادة/المؤسسات والعمليات الداخلية لصنع القرار.
سؤال البحث الأساسي	لماذا يتخذ النظام الدولي شكله الحالي وما أنماط الصراع/التعاون؟	لماذا اتخذت دولة معيّنة سياسة أو قرارًا خارجيًا معيّنًا في ظرف محدّد؟
نوع التفسير	تفسيرات بنيوية أو نمطية عامة (قوانين/ميلات عامة)	تفسيرات تفصيلية، حالة-دراسة، تركّز على آليات اتخاذ القرار
دور الفاعل البشري	غالبًا ما يُختزل في «دولة عقلانية موحَّدة .«	التركيز على الأفراد، والقادة، ومجموعات الضغط، والبيروقراطية.
علاقة النظرية بالسياسة	انتاج أطر تفسيرية عامة، أقلّ مباشرة في تقديم نصائح عملية	أقرب إلى تحليل السياسات وتقديم بدائل وتقديرات موقف لصانعي القرار.

1/ -الو اقعية:

الواقعية توفّر أحد أهم الأطر النظرية لفهم وتفسير السياسة الخارجية من منظور القوة، المصلحة، والقيود البنيوية للنظام الدولي، وتُطوَّر داخل تحليل السياسة الخارجية خصوصًا عبر الواقعية الكلاسيكية والبنيوية ثم الواقعية النيوكلاسيكية[32].

افتراضات الو اقعية في تحليل السياسة الخارجية

- تنطلق الواقعية من أن الدولة هي الفاعل المركزي، تتحرك في نظام دولي فوضوي بلا سلطة عليا ضامنة، وتسعى أساسًا إلى البقاء وتعظيم القوة أو الأمن النسبي[33].
- السياسة الخارجية، وفق هذا المنظور، تُفهَم كاستجابة «عقلانية» لضغوط التوزيع النسبي للقوة، ولمعادلات الردع، والتحالف، وتوازن القوى في البيئة الخارجية أكثر مما هي تعبير عن قيم أو هويات أو معايير أخلاقية.

[32] - Anders Wivel, Realism in Foreign Policy Analysis, **Published online:** 26 September 2017, Site Web : https://oxfordre.com/politics/display/10.1093.

33 - **Realism (international relations**), From Wikipedia, the free encyclopedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Realism_(international_relations).

الو اقعية الكلاسيكية وصنع القرار

- الواقعية الكلاسيكية تربط سلوك السياسة الخارجية بطبيعة السياسة والقوة وبالطبيعة البشرية لدى النخب الحاكمة، مع إقرارها بدور العوامل الداخلية والاعتبارات الأخلاقية/العملية في حكم رجال الدولة.
- في تحليل السياسة الخارجية، تُستخدم الواقعية الكلاسيكية لتفسير قرارات تعتمد حسابات المكانة، والهيبة، والانفعالات (كالغضب والاعتبار)، إلى جانب المصلحة المادية والأمنية .

الو اقعية البنيوية وحدود السياسة الخارجية

- الواقعية البنيوية (أو النيوواقعية) تركّز على بنية النظام الدولي (توزيع القدرات بين القوى الكبرى) باعتبارها المحدِّد الرئيسي لحيّز الحركة المتاح أمام السياسة الخارجية لكل دولة[34].
- في هذا الإطار، تُرى الفروقات في سياسات الدول بوصفها نابعة بالأساس من اختلاف مواقعها في ميزان القوى، أي أن «ما تستطيع الدولة فعله» خارجيًا يتوقف على قدرتها المادية وموقعها البنيوي[35] .

الو اقعية النيوكلاسيكية كجسر لتحليل السياسة الخارجية

- الواقعية النيوكلاسيكية تُعرَّف صراحة كـ«نظرية علاقات دولية ومقاربة لتحليل السياسة الخارجية»؛ فهي تنطلق من أن القوة النسبية تحدد طموح الدولة، لكن تأثيرها يمر عبر متغيرات وسيطة داخلية مثل تصورات القادة، والمؤسسات، والسياسة الداخلية[36].

---

34 - Jalal Dehghani Firoozabadi, Mojtaba Zare Ashkezari**, Neo-classical Realism in International Relations**, Site Web : https://www.ccsenet.org/journal/index.php/ass/article/view/56775

35 - Gideon Rose**, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy**, Publié en ligne par Cambridge University Press: 13 June 2011, Site Web : https://www.cambridge.org/core/journals/world-politics/article/

36 - **Neoclassical realism**, From Wikipedia, the free encyclopedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Neoclassical_realism

- هذا الاتجاه يدمج بين العوامل البنيوية (توزيع القوة) والعوامل الوحدوية/الداخلية، مقدّمًا إطارًا متعدد المستويات لتحليل قرارات السياسة الخارجية في حالات ملموسة، وقد طُوِّر في الأدبيات الحديثة كطريقة لربط الواقعية بتحليل السياسة الخارجية بشكل عضوي[37].

إسهام الو اقعية في دراسة السلوك الخارجي

- الواقعية تتيح للباحث قراءة السياسة الخارجية من زاوية «ما القيود والفرص البنيوية؟ وما موقع هذه الدولة في ميزان القوى؟ وكيف تُترجَم هذه المعطيات إلى خيارات عملية عبر إدراك القادة والمؤسسات؟[38].
- في الدراسات التطبيقية تُستخدم الواقعية لتفسير سياسات أمنية وتحالفية لدول مثل الولايات المتحدة، السعودية، كازاخستان، وغيرها، عبر مفاهيم مثل الواقعية الدفاعية والهجومية، وتوازن القوى، وتوسيع أو تقليص نطاق الالتزامات الخارجية[39].

2/ الماركسية

الماركسية في تحليل ودراسة السياسة الخارجية تقدّم منظورًا يربط سياسات الدول الخارجية بالبنية الرأسمالية العالمية، وبعلاقات الاستغلال الطبقي والإمبريالية، أكثر من تركيزها على «المصلحة الوطنية» بمعناها التقليدي.

الأساس النظري الماركسي في العلاقات الدولية

- تنطلق الماركسية من أن النظام الدولي هو امتداد لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، حيث تُستخدم الدول وأجهزتها – وخاصة في المركز الرأسمالي – لخدمة مصالح الطبقات المالكة ورأس المال العابر للحدود[40].

[37] - - Zulfiqar Ali Khan, Noorshed Bin Azim, Ibid, P 795.
[38] - Anders Wivel, , Ibid.
[39] - Jingqi Cai, Xinkai Xiang, Haojun Zhang, **Analysis of Kazakhstan's Foreign Policy under the Russia Ukraine War with Realism——A Comparison of Ukraine**, BCP Social Sciences & Humanities, Volume 21, 2023, P 307.

- السياسة الخارجية تُفهَم كجزء من دينامكية الصراع الطبقي العالمي، إذ تعكس حاجات تراكم رأس المال والتوسع في الأسواق والمواد الأولية والعمالة الرخيصة، لا كمسار «محايد» لتحقيق أمن قومي مجرّد[41].

مفاهيم محورية لتوظيف الماركسية في دراسة السياسة الخارجية

- الإمبريالية: تُفسَّر الحروب، التدخلات، والهيمنة السياسية والاقتصادية كأشكال لتوسيع الفائض وتحويله من الأطراف إلى المركز، ما يجعل السياسة الخارجية أداة لإدامة التفاوت البنيوي بين الدول[42]
- التبعية والتطور اللامتكافئ: سياسات الدول النامية الخارجية تُقرأ في إطار اندماجها التابع في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث تحدد شروط التبادل غير المتكافئ وهياكل الدَّين والاستثمار الأجنبي هوامش حركتها الخارجية .

من الماركسية الكلاسيكية إلى المقاربات المعاصرة

- لم تُطوّر الماركسية الكلاسيكية في الأصل «نظرية سياسة خارجية» بالمعنى الضيق، بل قدّمت تحليلات للبنية الإمبريالية وللدور الوظيفي للدولة في خدمة الرأسمالية؛ لذلك ظلّ اللقاء المباشر بين الماركسية وتحليل السياسة الخارجية محدودًا تاريخيًا[43].
- الأدبيات الأحدث (المدرسة النيوغرامشية، الاقتصاد السياسي الدولي الماركسي، السوسيولوجيا التاريخية الماركسية) بدأت تعيد صياغة «ماركسية في تحليل السياسة الخارجية»، عبر دراسة النخب، والتحالفات العابرة للحدود، والمؤسسات الدولية بوصفها فضاءات لإعادة إنتاج الهيمنة.

---

[40] - **Marxist Theory of International Relations**, Site Web : https://dennana.in/2024/03/31/marxist-theory-of-international-relations/

[41] - Kristin Plys, **Theorizing Capitalist Imperialism for an Anti-Imperialist Praxis Towards a Rodneyan World-Systems Analysis**, Journal Of World-Systems Research, Vol. 27, Issue 1, 2021, P 296.

[42] - Ibid, P 298.

[43] - Benno Teschke and Steffan Wyn-Jones, **Marxism in foreign policy**, Oxford Research Encyclopedia of Politics, 06-2023, P 06.

كيف تقرأ السياسة الخارجية ماركسيًا؟

- بدل سؤال «لماذا تتصرف هذه الدولة هكذا؟» بمعزل عن الاقتصاد السياسي، تطرح المقاربة الماركسية أسئلة مثل: أيّ طبقات/رأسماليات وطنية أو عابرة للحدود تستفيد من هذا التوجه الخارجي؟ وكيف يرتبط القرار بسلاسل القيمة العالمية وبترتيبات الهيمنة الاقتصادية؟[44].
- في دراسات حالة ملموسة، تُستخدم الماركسية لتحليل سياسات الاستعمار الجديد، الاتفاقيات التجارية غير المتكافئة، سياسات الدَّين، القواعد العسكرية، وبرامج «التنمية» المقيّدة، باعتبارها مجالات تمارس فيها الدول المركزية سياسة خارجية تخدم إعادة إنتاج الرأسمالية العالمية.

ملامح المقاربة الماركسية في تحليل السياسة الخارجية

البعد	المقاربة الماركسية في تحليل السياسة الخارجية
الفاعل المركزي	الطبقات ورأس المال (مع استخدام الدولة كأداة رئيسية)
المحرّك الرئيس للسلوك	تراكم رأس المال، الإمبريالية، التوسع في الأسواق والموارد
تفسير علاقات المركز–الهامش	علاقات تبعية بنيوية وتبادل غير متكافئ وتطور لامتكافئ
موقع «المصلحة الوطنية«	تُعاد صياغتها كمصلحة طبقية مقنّعة بخطاب وطني/أمني.
البعد المعياري/العملي	نقد الهيمنة والإمبريالية، وتوجيه السياسة نحو تحرر طبقي وأممي.

[44] - **Core Assumptions of Marxist IR Theory**, International Relations and World History, February 28, 2024, Site Web : https://polsci.institute/international-relations-world-history/core-assumptions-marxist-ir-theory/

3/ الليبرالية

الليبرالية في دراسة وتحليل السياسة الخارجية تقدّم منظورًا يركّز على دور المؤسسات الداخلية والدولية، والتعاون، والترابط الاقتصادي، وتأثير الأنظمة الديمقراطية والرأي العام في توجيه سلوك الدولة الخارجي، بدل اختزاله في منطق القوة فقط.

الأساس النظري لليبرالية في السياسة الخارجية

- الليبرالية تنطلق من أن الدولة ليست فاعلًا موحّدًا بالكامل؛ فالسياسة الخارجية هي حصيلة تفاعل فاعلين داخليين (جماعات مصالح، أحزاب، رأي عام، بيروقراطيات) ضمن إطار مؤسسي ديمقراطي أو شبه ديمقراطي[45].
- تفترض أن المصالح ليست «معطى طبيعيًا» بل تُشتقّ من تفضيلات المجتمع وقيمه (حقوق الإنسان، الرفاه، التجارة، البيئة)، وبالتالي تعكس السياسة الخارجية هذه التفضيلات في شكل سياسات تعاون، تحالفات، أو حتى تدخلات ذات بُعد معياري[46].

مفاهيم ليبرالية مركزية في تحليل السياسة الخارجية

- الاعتماد المتبادل والمؤسسات: ازدياد الترابط الاقتصادي والمؤسسي (تجارة، استثمار، منظمات دولية) يرفع كلفة الصراع ويخلق حوافز لتبنّي سياسات خارجية تعاونية متعددة الأطراف.
- الديمقراطية والسلام الليبرالي: تُستَخدم أطروحة «السلام الديمقراطي» لشرح أن الدول الديمقراطية تميل إلى تجنّب الحرب فيما بينها، وتفضّل أدوات دبلوماسية واقتصادية في إدارة خلافاتها، مما ينعكس على نمط خياراتها الخارجية[47].

[45] - Andrew Moravcsik, **Liberal Theories Of International Relations: A Primer**, Moravcsik / Princeton University / 2010, P 08.
[46] - Abdul Waheed Parry, **Liberalism And Foreign Policy: An Analysis Of The Liberal Foreign Policy In International Relations**, iNSAMER, 02.2021, P 03.
[47] **- Liberal Theory of International Relations**, Site Web : https://dennana.in/2024/03/30/liberal-theory-of-international-relations/

الليبرالية وتحليل السياسة الخارجية من منظورداخلي

- منظور «الليبرالية التفضيلية» يرى أن السياسة الخارجية هي ترجمة لتفضيلات المجتمع (الاقتصادية، والهوياتية، والمعيارية) كما تعبّر عنها المؤسّسات المنتخَبة والتحالفات الحزبية؛ أي أن مفتاح الفهم يوجد في بنية السياسة الداخلية[48].
- الليبرالية المؤسسية تركّز على كيف يوجّه الدستور، وتقسيم السلطات، والبرلمان، والمحاكم، آليات اتخاذ القرار الخارجي (قيود على استخدام القوة، رقابة على المعاهدات، تأثير جماعات الضغط الاقتصادية والحقوقية).

الليبرالية كمنظورمعياري في السياسة الخارجية

- **الليبرالية الدولية** تقدّم أيضًا نموذجًا معياريًا للسياسة الخارجية يقوم على نشر الديمقراطية، دعم حقوق الإنسان، تعزيز القانون الدولي والمؤسسات المتعدّدة الأطراف، واعتبار ذلك جزءًا من «مهمة» الدولة الليبرالية في العالم[49] .
- أدبيات السياسة الخارجية الأميركية والأوروبية تُظهر كيف تُبرَّر التدخلات أو سياسات العقوبات والخطابات المعيارية بخطاب «السلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان»، مع اعتراف واسع في الدراسات بوجود فجوة بين الخطاب والممارسة وحدود قدرة الليبرالية على إنتاج سلام خارج **منطقة السلام الليبرالية**[50].

---

[48] - Andrew Moravcsik, **Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics**, Vol. 51, No. 4 (Autumn, 1997), p 541.

[49] - Bertrand Badie, Dirk-Berg Schlosser, and Leonardo Morlino, **Liberalism In International Relations** ,International Encyclopedia Of Political Science ,Los Angeles: Sage, 2011, P 1434.

[50] - Michael Barnett**, International Progress, International Order, and the Liberal International Order**, The Chinese Journal of International Politics, 2021, Site Web : https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC7989545/

جدول: ملامح المقاربة الليبرالية في تحليل السياسة الخارجية

البعد	المقاربة الليبرالية في تحليل السياسة الخارجية
مصدر التفضيلات	المجتمع (الأفراد، الطبقات الوسطى، جماعات المصالح، القيم السائدة)
الفاعلون المؤثرون	الدولة + الفاعلون غير الحكوميين والمؤسسات الدولية.
أولوية الأهداف	التعاون، الرفاه، الحقوق، الشرعية، إلى جانب الأمن.
أدوات السياسة الخارجية	الدبلوماسية، المنظمات الدولية، الاتفاقات التجارية، القانون الدولي، أحيانًا التدخل الإنساني .
الافتراض حول الحرب/السلام	إمكانية بناء «منطقة سلام» بين الدول الليبرالية وتقليص الصراع عبر الاعتماد المتبادل والمؤسسات.

4/ البنائية

البنائية في دراسة وتحليل السياسة الخارجية تركّز على كيفية تشكُّل الهويات والمصالح الوطنية اجتماعيًا عبر التفاعلات والخطابات والمعايير المشتركة، مما يجعل السياسة الخارجية عملية بناء اجتماعي وليست رد فعل مادي ثابت.

الأساس النظري البنائي في تحليل السياسة الخارجية

- تنطلق البنائية من أن الهويات والمصالح ليست «معطيات طبيعية» بل تُبنَى اجتماعيًا من خلال التفاعلات بين الدول والفاعلين غير الحكوميين، وتُفسَّر السياسة الخارجية كنتيجة لهذه العمليات الاجتماعية والثقافية[51].
- ترفض البنائية الثنائية بين العوامل المادية والأيديولوجية، معتبرة أن المعنى الاجتماعي للقوة أو التهديد يحدّد سلوك الدولة أكثر من القدرات المادية بحدّ ذاتها.

[51] - Isa Erbas, **Constructivist Approach in Foreign Policy and in International Relations**, Journal of Positive School Psychology 2022, Vol 6, No. 3, P 5089.

مفاهيم بنائية مركزية في دراسة السياسة الخارجية

- الهوية الوطنية: تُشكِّل التصورات الجماعية عن «نحن» مقابل «هم» السياسة الخارجية، كما في بناء صورة «عدو قريب» أو «شعب واحد دولتان» في علاقات دول مجاورة[52] .
- المعايير والخطاب: السياسة الخارجية تُبنَى عبر خطابات النخب والإعلام، حيث تؤثر المعايير الدولية (كحقوق الإنسان أو الأمن) على إدراك المصالح الوطنية[53] ..

آليات البناء الاجتماعي للسياسة الخارجية

- التفاعل والتواصل: يحدث تغيير في السياسة الخارجية عبر الحوار والإقناع، لا الحسابات العقلانية فقط؛ فالدول تُعيد تشكيل هوياتها من خلال ممارساتها الخارجية المستمرة.
- الدور النفسي-اجتماعي: تجمع البنائية بين علم النفس السياسي وتحليل السياسة الخارجية لفهم كيف يُبنَى الإدراك والتعلم الاجتماعي لدى صانعي القرار[54].

إسهام البنائية في الدراسات التطبيقية

- في دراسات الحالات، تُفسَّر السياسات الخارجية (كالتوازن أو التحالفات) كبنى اجتماعية متنازع عليها، لا كاستجابات آلية للقوة، مما يوفر أداة لتحليل التغييرات الهوياتية والمعيارية.
- البنائية تُوسِّع تحليل السياسة الخارجية لتشمل الفاعلين غير الدوليين والعمليات الثقافية، مما يجعلها مناسبة لفهم التحوُّلات في العلاقات الدولية الحديثة.

---

[52] - Muhammed Lenn, **Constructivist Approach to Gambia-Senegal Relations: Analysis of the 'Two States, One People, and the 'Nearby Enemy' D,** Vol.89, 2021 iscourse, International Affairs and Global Strateg, P 34.

[53] - Maysam Behravesh, **The Relevance of Constructivism to Foreign Policy Analysis**, The Relevance of Constructivism to Foreign Policy Analysis, JUL 2011, P 03.

[54] - Vaughn P. Shannon, Paul A. Kowert, **Psychology and Constructivism in International Relations: An Ideational Alliance**, Published by: University of Michigan Press, 2012, P 94.

جدول: ملامح المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية

البعد	المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية
مصدر الهوية/المصلحة	بناء اجتماعي عبر التفاعلات والخطابات والمعايير المشتركة
الفاعلون	الدول + النخب + الفاعلون غير الحكوميين + الجماعات الاجتماعية
آلية التغيير	الإقناع، التعلم الاجتماعي، إعادة بناء المعاني
تفسير التهديد/التوازن	اجتماعي وثقافي، لا مادي فقط (مثل بناء **عدو قريب**)
المنهج التحليلي	تحليل الخطاب، دراسات الحالة، علم النفس الاجتماعي

نشير في الأخير أن البنائية لا تنفي وجود العوامل المادية، لكنها تعيد تفسير تأثيرها. فالقوة العسكرية أو الثروة النفطية لا معنى لها في حد ذاتها؛ بل معناها وتأثيرها على السياسة الخارجية يُستمد من الأفكار السائدة حول كيفية استخدام هذه القوة، ومن هوية الدولة التي تمتلكها. لذلك، يظل الإطار البنائي أداة تحليلية قوية لا غنى عنها لفهم التعقيد والغموض في سلوك الدول على الساحة الدولية.

المحور الثالث

صنع السياسة الخارجية

1- مؤسسات صنع السياسة الخارجية

2- أدوات تحقيق اهداف السياسة الخارجية

3- محدادات صنع السياسة الخارجية

صنع السياسة الخارجية هي عملية صياغة واتخاذ وتنفيذ القرارات التي تنظّم كيفية تعامل الدولة مع الدول والفاعلين الخارجيين لتحقيق مصالحها الوطنية وقيمها وأولوياتها في النظام الدولي. هذه العملية تمر بعدة مراحل مترابطة تشمل تقييم البيئة، وضع الأهداف، اختيار البدائل، اتخاذ القرار، ثم التنفيذ والمتابعة.

تعريف صنع السياسة الخارجية

- السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف والاستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها الدولة في علاقاتها مع الدول والمنظمات الدولية لحماية أمنها وتعزيز مكاسبها الاقتصادية والسياسية والقيمية[1].
- صنع السياسة الخارجية هو الجانب الإجرائي/القرارّي من هذه السياسة، أي كيفية جمع المعلومات، تحديد المصالح، بناء البدائل، ثم اختيار وتفعيل الخطط عبر الدبلوماسية، التجارة، التحالفات، أو حتى استخدام القوة.

هي عملية صياغة واتخاذ وتنفيذ القرارات التي تنظّم كيفية تعامل الدولة مع الدول والفاعلين الخارجيين لتحقيق مصالحها الوطنية وقيمها وأولوياتها في النظام الدولي. هذه العملية تمر بعدة مراحل مترابطة تشمل تقييم البيئة، وضع الأهداف، اختيار البدائل، اتخاذ القرار، ثم التنفيذ والمتابعة.

تعريف صنع السياسة الخارجية

- السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف والاستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها الدولة في علاقاتها مع الدول والمنظمات الدولية لحماية أمنها وتعزيز مكاسبها الاقتصادية والسياسية والقيمية[2].

[1]- **what is foreign policy? Definition, scope, importance & more**, Posted on February 23, 2024, Site Web : https://jgu.edu.in/blog/2024/02/23/what-is-foreign-policy/

- صنع السياسة الخارجية هو الجانب الإجرائي/القرارّي من هذه السياسة، أي كيفية جمع المعلومات، تحديد المصالح، بناء البدائل، ثم اختيار وتفعيل الخطط عبر الدبلوماسية، التجارة، التحالفات، أو حتى استخدام القوة.

المراحل الأساسية في صنع السياسة الخارجية

أغلب الأدبيات في تحليل السياسة الخارجية تتفق على وجود مراحل أو خطوات رئيسية، حتى لو اختلفت المسميات:

1/ تحديد الموقف:

اختلف دعاة نظرية صنع القرار في تحديدهم للموقف فيرى Snyder أن الأساس في تحليل الموقف الذي على أساسه يتخذ القرار هو الموقف كما يراه صانع القرار فقط، أما Fränkel يرى ضرورة أخذ البيئة الموضوعية في الاعتبار، ومن وجهة نظره أن الموضوعات التي لا ترد في ذهن صانع القرار لا تؤثر في طبيعة القرار ولكن تؤثر في نتيجة القرار، لكن القرار بعد صدوره ينفصل عن صانعه ويصبح محكوما بالبيئة الموضوعية.

ويستند تعريف صانع القرار للموقف إلى إدراكه له، وإلى المعلومة المتوفرة عن طريق الموقف وبعد تقويم صانع القرار للموقف وتعريفه له يقوم بتحديد هدف سلوكه اللاحق.

أما عن تقييم البيئة فالعملية قائمة على:

- تقييم السياق الدولي والداخلي (توازن القوى، الأزمات، الرأي العام، الاقتصاد، النخبة الحاكمة) كمدخل لتحديد ما إذا كانت هناك مشكلة أو فرصة تستدعي قراراً خارجياً.
- يشمل ذلك جمع المعلومات والاستخبارات وتحليلها لتكوين تصور أولي عن الموقف (مرحلة جمع وتفسير المعلومات في بعض النماذج.

[2]- **what is foreign policy? Definition, scope, importance & more**, Posted on February 23, 2024, Site Web : https://jgu.edu.in/blog/2024/02/23/what-is-foreign-policy/

2/ المبادرة وتحديد الأهداف:

ويقصد به الحالة المستقبلية التي يرمي صانع القرار عبر نشاطه إلى ترتيبها خارج الحدود السياسية لدولته. وخدمة لأهداف ترتبط بالمصلحة الوطنية، أو الوطنية والقومية لدولته. فالعنصران السابقان يؤثران بصفة مباشرة وفعالة في النتيجة النهائية للقرار المتخذ.

- في هذه المرحلة تُصاغ فكرة السياسة أو المبادرة الخارجية: ما الهدف؟ أمن، مكانة دولية، مكسب اقتصادي، استجابة لأزمة، أو التزام أيديولوجي/قيمّي[3].
- يتم ترتيب الأهداف حسب الأولوية، لأن بعضها قد يتعارض (مثلاً بين اعتبارات الأمن والاعتبارات الاقتصادية أو القيمية.)

3/ جمع المعلومات:

هذه المرحلة مهمة في ترشيد، وتعرف على أنها سيل من الإشارات والرسائل التي تحفز صانع القرار للتعامل مع الموقف.

فالمعلومات تقدم الحقائق الأساسية والأخيرة التي تبنى عليها القرارات أو بدونها لا يصبح للقرار تأسيس. وهذا تأكيد للدور الكبير للمعلومات في اختيار البدائل الجديدة لمواجهة الموقف.

يمكن الإشارة إلى أن القرارات التي لم تكن قائمة على أساس من الحقائق يمكن اعتبارها فناً، ويختلف الأمر بذلك باختلاف المواهب، أما إذا اعتمدت على الحقائق فهي علم له أصوله وقواعده.

كما أن هذه المرحلة مرتبطة ارتباطا وثيق بقوة وسائل الاتصال من الناحية الزمنية والكمية والجودة، وسهولة تدفق المعلومات دون عوائق.

[3] - Sheriff Folarin, **Student Feature - Foreign Policy**, E-International Relations, Dec 20, 2017, Covenant University, Nigeria.P 01.

4/ مرحلة التقييم وتحليل المعلومات:

تعد هذه المرحلة حسب بعض التصنيفات متضمنة في المرحلة التي سبق ذكرها، باعتبارها جزء لا يتجزأ من أجل الوصول إلى كم هائل من المعلومات، أين يتم في هذه المرحلة التدقيق في سيل تلك الإشارات والرسائل وتحليلها، وكذا تصنيفها بغية تصفية المعلومات السليمة والمفيدة في اختيار ووضع البدائل، التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة، أو أنها تفيد في تحديد الموقف بدقة.

5/ اختبار البدائل:

كما سبق الإشارة إليه أن تحديد الموقف يتطلب إلى المعلومات البارزة لدى صانع القرار كي يحدد موقفه أيا كان ذلك الموقف، وكأن صانع القرار لديه أهداف مبدئية ثم تحدد على ضوء ما هو متاح من معلومات بمعنى أن الأهداف المبدئية ليست جامدة بل قابلة للتعديل.

ثم بعد اختيار الأهداف يوازن صانع القرار بين البدائل المتاحة أمامه بحصر هذه البدائل أولا حتى يختار الأنسب من بينها لتحقيق الأهداف، على أن الاختيار النهائي لأي بديل لابد وأن يتضمن فكرة التكلفة للبديل المختار، وكذلك البدائل الأخرى، أو على الأقل تكلفة الفرصة البديلة، أي عن عمية الاختيار يوازن متخذ القرار بين تكلفة كل بديل، ولابد من فكرة أن ترعي إذ ليس هناك بدائل بدون تكلفة في أي قرار من قرارات السياسة الخارجية.

باختصار أن صياغة البدائل والقرار لابد من:

- تُطوَّر عدة خيارات/مسارات (مفاوضات، عقوبات، تحالف، حياد، تصعيد، إلخ)، مع تحليل القدرة على التنفيذ وتكاليف ومخاطر كل بديل.

- مركز القرار (الرئيس/رئيس الحكومة، وزارة الخارجية، مجلس الأمن القومي، إلخ) يختار البديل النهائي وفق مزيج من الحسابات العقلانية، الديناميكيات البيروقراطية، وضغوط السياسة الداخلية[4].

5/ التنفيـذ:

- التنفيذ يتم عبر وزارة الخارجية، البعثات الدبلوماسية، الأجهزة الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وغيرها من المؤسسات المختصة.
- تشمل أدوات التنفيذ: الدبلوماسية، الاتفاقيات، المساعدات، التجارة، التحالفات، استخدام أو التهديد باستخدام القوة، وغيرها من وسائل القوة الصلبة والناعمة.

6/ المتابعة والتقويم:

- بعض النماذج المعاصرة تضيف مرحلة تقييم السياسة الخارجية، لقياس نتائجها مقابل الأهداف وإدخال تعديلات أو تغيير المسار إذا لزم الأمر[5].
- التقييم يأخذ في الاعتبار تغذية راجعة من الداخل (برلمان، رأي عام، نخب) ومن الخارج (استجابات الدول الأخرى والمنظمات الدولية)[6].

وهناك مجموعة من القيود تحد من سلطة أو حرية متخذ القرار بصفة عامة وفي السياسة الخارجية بصفة خاصة تحددها:

- - قيود نابعة من القرار نفسه.
- - القيود النفسية المتعلقة أو المحيطة بصانع القرار.
- - القيود المتعلقة بعملية صنع السياسة الخارجية.

[4]- د. سفيان صخري، **مرجع سابق**، ص 08.

[5] - Dr. Luu Thuy Hong, **Foreign Policy Analysis - An Approach from Policy Theory**, Migration Letters, Volume: 19, No: S2 (2022), P 1662.

[6]- د. سفيان صخري، **مرجع سابق**، ص 07.

1/ **قيود نابعة من طبيعة القرار** وهي قيود توجه إلى المراحل السابقة كلها وهي مرحلة تحديد الموقف أو تحديد البديل واختيار القرار.

فقرار السياسة الخارجية يواجه بيئة معقدة جدا أين تتشابك فيه مصالح الدول والشعوب وتتنافس وتتصارع إلى حد كبير من أجل تحقيق أهدافها اتجاه المواقف الدولية نتيجة للتأثير المتبادل الذي تحدثه تلك البيئة، الغرض منها تحقيق مكتسبات أو الحفاظ عليها، وكذا محاولة لإيجاد مكانة لها داخل النسق الدولي.

وكذلك إن أي قرار تدخل فيه اعتبارات نفسية (هذه الاعتبارات متعلقة بمتخذي القرار) وقدرات اقتصادية (الدولة)، وسياسية كذلك التي تعود إلى مدى تقبل أو رفض تلك البيئة للقرار المتخذ، كما تدخل فيه اعتبارات جغرافية وسكانية استناد لموقع الدولة عدد سكانها وتوزيعهم.

ولابد لمتخذ القرار من معلومات كافية عن كل هذه الجوانب، فالقرار في النهاية شائك ومعقد ومتعلق بوضعية الآخرين.

لهذا تعتبر هذه المواضع والمسائل قيد من القيود لصانع القرار.

2/ **القيود النفسية المحيطة** بصدق قد يكون لدى متخذ القرار صورة مسبقة عن العالم الخارجي، وبالتالي فإن هذه الصورة تحكم قرارته في مجال السياسة الخارجية. ونتذكر هنا مثال عن WHILSON الرئيس الأمريكي السابق الذي طرح فكرة إنشاء منظومة دولية تحكمها مبادئ القانون، فكان بذلك يحمل بأفكاره صورة مثالية للواقع الدولي.

ويتوقف أثر هذه الصورة على مدى انفراد متخذ القرار بالقرار هل هو في دولة ديمقراطية؟ يشارك مع غيره في صناعة ذلك القرار وبالتالي لا ينفرد به، وتصبح بذلك الصورة ذات تأثير محدود، أم في دولة غير ديمقراطية ومن ثم يتعزز عنصر الانفراد فتكون الصورة بالغة التأثير، وتلعب دورا مهم للغاية في قراراته.

3/ القيود المتعلقة بعملية صنع القرار فيكمن التساؤل حول موضوع مشاركة أجهزة أخرى في صناعة القرار مثل وزارة الخارجية أو البرلمان في صنع السياسة الخارجية أم لا؟، وهل هذه الأجهزة تشاركه أم تنفذ ما يتم التوصل إليه من قرارات؟، أي ما هو الدور الملقى على عاتق هذه الهيئات المعاونة لصانع القرار، وكلما كانت هذه الأجهزة المشاركة قوية في عملية صنع القرار وكانت هناك إجراءات تنظيمية متبعة كلما قل التأثير الفردي والعكس صحيح.

لابد للإشارة إلى أن مرحلة الحسم أو اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لا تؤدي في كل الحالات إلى الفعل مباشرة وقد يتم تأخير عملية تأجيل ذلك القرار نتيجة لقلة المعلومات أو أن الموقف كذلك لم يتضح ويتبلور بالشكل الذي يسمح لبروز أهم العوامل ولأطراف المؤثرة (أي الصورة التي لم تتضح).

حيث يعتقد FRANK في كتابه رسم السياسة الخارجية أنه من الأحسن لصناع القرار البحث عن صيغة لتفادي المشكل العويص بدل البحث عن حلول له ويلجأ صناع القرار إلى عملية التأجيل إذا لم يكن هناك اعتبارات وضغوط خارجية وداخلية، وكذلك عندما يتضح أنها لا تكتسي أهمية كبيرة مقارنة بالمصالح الحيوية للدولة، أو أن تكاليف الفعل فيها واتخاذ الموقف في شكل قرار صادر من هيئة رسمية أكبر من الهدف أو الأهداف المرجوة أما عند تصنيف تلك القرارات نجد أن طبيعة المواقف وشكل المؤسسة المعنية بالصياغة النهائية للقرار هي التي تتحكم فيها (أي تصنيف حسب طبيعة الموقف) ذلك التصنيف فإذا كانت القرارات نهائية وهذا ما يحدث في ميدان التمثيل الدبلوماسي والمبادلات التجارية، وهناك ما يسمى بالمواقف والحالات المعقدة في السياسة الخارجية كالنزاعات الإيديولوجية والنزاعات المزمنة التي يتطلب التعامل معها اللجوء إلى سلسلة من القرارات بعضها ابتدائي أولي، والآخر تعاقبي أو ارتدادي تقتضي عملية التنفيذ والمتابعة المستمرة للموقف الدولي.

ولكن عندما تعتمد على المؤسسة الرسمية التي تشكل مصدر لاتخاذ القرار فقد تكون بصدد قرارات تنفيذية منبثقة عن مختلف الأجهزة التابعة للسلطة التنفيذية، وقرارات تشريعية يكون مصدرها البرلمان.

وفي الأخير رغم أن القرارات مرتبطة بالمصالح الحيوية للدول فإنها ترتب مسؤولة ثقيلة للغاية لمتخذها، لذا تم اللجوء إلى استعمال مجموعة من الأجهزة والقنوات لشرح وتفسير الأسباب والمقاصد المحيطة بهذه القرارات لإضفاء نوع من الشرعية، والصبغة الأخلاقية عليها، ولكي تلقى قبولا من طرف البيئتين الداخلية والخارجية يضاف لها قوة ومصداقية الأطر القانونية والأخلاقية، والقيمية التي تستعمل في العملية كي تلقى ذلك القبول.

فمن خلال كل ما تقدم يبدو أن صناعة القرار في السياسة الخارجية هي بمثابة سلسلة مكونة من الحلقات المترابطة والمكملة لبعضها البعض فالنجاح أو الفشل على مستوى إحدى محطات هذا المسار المعقد للغاية قد يحزر انعكاسات مماثلة تلقي بثقلها على التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأي دولة مهما كان مستواها وثقلها ومكانتها داخل المنظومة الدولية.

1- مؤسسات صنع السياسة الخارجية

مؤسسات صنع السياسة الخارجية هي الهيئات والوكالات الحكومية والهياكل الاستشارية التي تُعنى بصياغة وتنسيق وتنفيذ ومراقبة العلاقات الخارجية للدولة وقراراتها. تختلف هذه المؤسسات باختلاف النظام السياسي، ولكنها عادةً ما تُركز على القيادة التنفيذية، ووزارات الخارجية، ومجالس الأمن، وأجهزة الاستخبارات، وهيئات الرقابة التشريعية.

القيادة التنفيذية:

يتمتع رئيس الدولة أو الحكومة بالسلطة الأساسية بصفته الدبلوماسي الرئيسي وصانع القرار، وغالبًا ما ينسق من خلال مكاتب مثل مكتب رئيس الوزراء أو مستشاري الرئيس. في أنظمة مثل الولايات المتحدة، يقود الرئيس بدعم من مستشاري الأمن القومي؛ وفي الأنظمة البرلمانية، تُقدم مجالس الوزراء مساهمات جماعية[7].

[7] - Abhijeet Pimparkar, **Institution Of Foreign Policy Making**, Oct 03, 2023, Site Web : https://politicsforindia.com/institutions-of-foreign-policy-making/

وزارات الخارجية والدبلوماسية:

تتولى وزارات الخارجية (مثل وزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الشؤون الخارجية الهندية، ووزارة الخارجية اليابانية) صياغة السياسات والتفاوض بشأنها وتنفيذها يوميًا، وإدارة السفارات والبعثات الدبلوماسية. كما تُوحّد هذه الوزارات التخطيط، وتُحلّل الاتجاهات العالمية، وتُنفّذ استراتيجيات مثل المعاهدات أو العقوبات[8].

هيئات الأمن والاستخبارات:

تُقدم مجالس الأمن القومي (NSC) المشورة بشأن دمج السياسة الخارجية مع الدفاع، وتنسق بين وكالات مثل وكالة المخابرات المركزية (CIA) ووكالة الأمن القومي (NSA) ووكالة استخبارات الدفاع (DIA) لتقييم التهديدات وخيارات السياسات. تُوفر وكالات الاستخبارات بيانات بالغة الأهمية حول التهديدات الخارجية، مما يؤثر على القرارات دون سلطة مباشرة في صنع السياسات.

الرقابة التشريعية:

تتولى البرلمانات أو الكونغرس الموافقة على المعاهدات، وإعلان الحرب، وتمويل المبادرات، ومراقبة الإجراءات التنفيذية من خلال لجان الشؤون الخارجية أو الاستخبارات. وفي الأنظمة الديمقراطية، تضمن هذه اللجان المساءلة، كما هو الحال في تصديق مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، أو إشراف مجلس الأمن القومي في الهند.

2- أدوات تحقيق اهداف السياسة الخارجية:

يرتكز تعريف الأدوات والأطر المنهجية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية على ضرورة إرساء أساس متين لتحليل الاستراتيجيات الدولية وتطويرها وتنفيذها بفعالية. فالتحديات المعاصرة، التي تتسم بتعقيد عالمي، تتطلب نهجًا متعدد الأبعاد يدمج مختلف التخصصات والأدوات. ويعتمد تصميم هذه الأدوات أساسًا على إطار مفاهيمي دقيق يحدد طبيعة الأهداف، وأولوياتها، ومواءمتها مع الأولويات

[8] - **The Institutions of Foreign Policy**, Written by the Fiveable Content Team • Last updated September 2025

الوطنية. علاوة على ذلك، توفر الأطر المنهجية لغة مشتركة لتنظيم تخطيط وتنفيذ وتقييم الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والقانونية.

حيث تُشكّل هذه الأدوات والأطر الأساس الجوهري الذي ترتكز عليه قدرة الجهات الفاعلة الحكومية على تحقيق تطلعاتها ومسؤولياتها على نطاق عالمي، في بيئة تتسم بترابط متزايد وتحديات أخلاقية جسيمة.

أولاً: الأدوات الدبلوماسية

تعرف الدبلوماسية بأنها علم وممارسة العلاقات السياسية بين الدول، خاصة تمثيل مصالح الدولة في الخارج عبر السفارات والقنصليات، حيث تميزت بكونها علمية وحضارية، وتختلف عن السياسة الخارجية التي هي المنهج العام، بينما الدبلوماسية أداة تنفيذها في أوقات السلم. و كذا أوقات الحرب.

حيث تشمل **الدبلوماسية** التفاوض، الاتفاقيات الدولية، والدبلوماسية الشعبية أو الجماعية، وتُعد وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة من خلال التحالفات والحوار، مع مرونة تسمح بالسرية أو العلنية. تتداخل مع أدوات أخرى مثل الدبلوماسية الاقتصادية أو الثقافية في عصر العولمة[9].

فبينما تُعنى السياسة الخارجية بوضع الأهداف والخطوط العريضة لتوجهات الدولة على الساحة الدولية، فإن الدبلوماسية هي الوسيلة العملية لتحقيق هذه الأهداف عبر التفاوض والحوار والتمثيل.

[9]- أحمد عبد الرحمن حسن خليفة، **أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات**، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ديسمبر2018، ص 04.

فأهميتها -**الدبلوماسية**- رئيسية كأداة بغية تحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة، وتدعم الاستقرار الدولي من خلال التنسيق مع أدوات أخرى[10]، أما في عالم العولمة، أصبحت أكثر أهمية للتعامل مع التحولات والمصالح المتداخلة، مما يعزز النفوذ والتعاون.

أنواع الدبلوماسية

- الدبلوماسية التقليدية: عبر السفراء والمؤتمرات الرسمية.
- الدبلوماسية التنموية: تركز على التعاون الاقتصادي والمساعدات.
- الدبلوماسية الوقائية: لاستباق النزاعات وتسوية الخلافات مبكراً.
- دبلوماسية مؤتمرات: في المنتديات الدولية الكبرى
- الدبلوماسية الرقمية: عبر وسائل التواصل للتأثير في الرأي العام.
- الدبلوماسية الثقافية والاقتصادية: لبناء النفوذ الرمزي والتجاري.

ثانياً: الأدوات الاقتصادية

الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية هي استخدام القدرات الاقتصادية للدولة لتحقيق أهدافها السياسية، مثل تعزيز النفوذ أو الردع عبر المساعدات، التجارة، والعقوبات[11].

تمثل الأداة الاقتصادية أحد الركائز الأساسية في تشكيل السياسات الخارجية للدول، حيث تعتمد الدول على مجموعة متنوعة من الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهدافها وتعزيز مصالحها على الساحة الدولية. تتسم هذه الأدوات بفعاليتها الكبيرة، نظراً لقدرتها على التأثير المباشر في الاعتبارات السياسية والاستراتيجية للدول الأخرى دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية. وتعد أدوات مثل

[10]- رنا علي الشجيري، **الوسيلة الدبلوماسية لتفعيل السياسة الخارجية**، حوليات أداب عين شمس، المجلد 48، عدد سبتمبر 2020، ص 282

[11]- إلياس بوغالم، راضية ياسينة مزاني، **الدبلوماسية الاقتصادية: أداة جديدة في السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص63.

العقوبات الاقتصادية، والتبادل التجاري، والمساعدات المالية من الوسائل التي توفر أدوات فعالة للضغط أو التحفيز، وتعيد تشكيل سلوك الفاعلين الدوليين بما يتماشى مع المصالح الوطنية.

كما تتميز الأدوات الاقتصادية بمرونتها وصلاحيتها للتكيف مع متغيرات المشهد الدولي، مما يسمح لها أن تكون وسيلة لإدارة الصراعات وتعزيز التحالفات، فضلاً عن تمكين الدول من تحقيق نفوذ غير عسكري. بالإضافة إلى قدرتها على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار وتبادل المعرفة، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق المصالح الاستراتيجية[12].

وبوجه أعم تستخدم الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية للدول من خلال نمطين **الترغيب والترهيب**[13]:

النمط الأول "الترغيب": تلجأ فيه الدولة إلي تقديم المساعدات الفنية أو المالية أو تقديم القروض المالية لدولة أخرى لتحفيزها و ذلك بهدف التأثير و توجيه سياسة تلك الدولة بما يخدم مصالحها، و في العادة تقوم الدول الغنية بتقديم المساعدات المالية في حين تقوم الدول ذات الموارد المحدودة بتقديم المساعدات الفنية.

النمط الثاني "الترهيب": و تلجأ فيه الدولة للضغط علي الدول على الدول الأخرى و ذلك من خلال:

- **منع المساعدات أو التهديد بوقفها**، و فرض العقوبات علي الدول التي لا تتماشي سياساتها مع الدولة المانحة.
- **حظر اقتصادي**، و قد يكون الحظر كلياً أو جزئياً.
- **المقاطعة**، تعني رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة معينة.
- **التعريفات الجمركية**.

[12]- رضا هلال، **السياسة الروسية الجديدة في المنطقة العربية : دراسة في أدوات القوة الناعمة وفعاليتها**، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، سبتمبر 2021، ص 04.

13- رضوي أحمد عبد الجليل، **الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية : دراسة حالة "العراق – لبنان"**، المركز الديمقراطي العربي، 2016/12/20، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=41389.

- **تجميد الأرصدة أو تأميمها** و هو إجراء اقتصادي بغرض تحقيق هدف سياسي، والتجميد يعني حرمان الدولة من استخدام أرصدتها الموجودة داخل إقليم الدولة التي اتخذت إجراء التجميد حتي تستجيب للمطالب السياسية أو الاقتصادية المطلوبة منها.

ثالثاً: الأدوات العسكرية

تمثل الأدوات العسكرية عنصرًا أساسيًا في تشكيل السياسات الخارجية للدول، إذ تُستخدم كوسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والأمنية، وتأكيد مكانتها في المشهد الدولي. فهي تتجاوز كونها أدوات للدفاع عن الحدود، لتتحول إلى في الوقت نفسه على الردع والإكراه واستعراض القوة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. والتأثير على سلوك الأطراف الأخرى. ومن أبرز وظائفها أنها تعزز من قدرة الدولة على تنفيذ استراتيجياتها بشكل أكثر فاعلية، خاصة عبر أدوات الردع والتهديد، فضلاً عن توجيه الرسائل السياسية بشكل مباشر وفعَال. فهناك نماذج متعددة تستخدم فيها القوة العسكرية لتحقيق أهداف محددة، مع ضرورة مراعاة الاعتبارات القانونية والأخلاقية التي تحكم استخدامها. وتبقى التحديات التي تواجه تطبيقها الفعلي، من قبيل المصاعب الاقتصادية، والتغيرات في موازين القوة و الأثر الإنساني.

الاستخدام التقليدي:

تشمل هذه الوظائف التقليدية الردع من خلال حشد القوات المسلحة، كما حدث خلال الحرب الباردة مع الترسانات النووية الأمريكية والسوفيتية، والاستخدام المباشر للقوة لفرض مناطق حظر جوي أو توجيه ضربات محددة، كما حدث في ليبيا عام 2011. أما دبلوماسية الدفاع، من خلال التدريبات الثنائية وزيارات المسؤولين العسكريين ونقل المعدات، فتعزز التعاون والشفافية بين الدول دون اللجوء إلى العنف[14].

[14] - Derek Ping , Michael Wise, **Military Diplomacy: A Vital Component Of Strategic Competition**, Nov21, 2024.
Site Web : https://warroom.armywarcollege.edu/author/michael-wise/

الاستخدام المعاصر:

في سياق ما بعد القطبية الثنائية الذي اتسم بالصراعات منخفضة الحدة، تدعم الأدوات العسكرية العمليات الإنسانية واللوجستية وعمليات حفظ السلام، مُكيّفةً مع التهديدات الهجينة التي تشمل جهات فاعلة حكومية وغير حكومية. كما تُشكّل مبيعات الأسلحة والمعدات كدوافع جيوسياسية، وتعمل على هيكلة تحالفات والاستقلال الوطني، كما هو الحال في الصناعات الدفاعية التركية والهندية[15].

لكن نتكلم من منظور عن القيود والتكامل في استخدامات الأدوات العسكرية في ممارسة السياسة الخارجية، أين تُدمج هذه الأدوات مع أدوات أخرى، مثل الدبلوماسية الاقتصادية أو العقوبات، إلا أن الإفراط في استخدامها يُهدد بعسكرة السياسة الخارجية، مما يستلزم التوازن مع الرقابة المدنية واتفاقيات نزع السلاح، في تحليل العلاقات الدولية، تُشدد الواقعية على دورها القسري المركزي، بما يتماشى مع المصالح الوطنية[16].

كما لابد من الاشارة في هذا الموضع أن الأدوات العسكرية تُشكل المخاطر الإنسانية والانعكاسات على السكان المدنيين أحد أبرز التحديات المصاحبة لاستخدام الأدوات العسكرية في السياسات الخارجية، إذ تؤدي العمليات العسكرية أحيانًا إلى تدمير البنى التحتية الأساسية، مثل المستشفيات والمدارس، وتُفاقم من معاناة المدن والقرى المستهدفة. تتعرض حياة المدنيين للخطر بشكل مباشر من جراء العدوان، مع احتمالات وقوع إصابات ووفيات، فضلاً عن تدمير موارد المياه والطعام، مما يؤدي إلى أزمات إنسانية حادة.

إن الاستخدام المفرط أو غير المعيّن للقوة قد يغذي دائماً دوائر العنف، ويؤدي إلى نتائج عكسية تعمق من حالة الفوضى، وتضع أبراج الحماية الدولية أمام تحديات في تقديم المساعدات الإنسانية أو

[15] - Lech DRAB, **Defence Diplomacy – An Important Tool For The Implementation Of Foreign Policy And Security Of The State**, Security and Defence Quarterly 2018, P 66.
[16] - Lech DRAB, Ibid, P 69.

مراقبة مدى الالتزام بمعايير القانون الدولي. بالتالي، يتطلب الأمر توازناً دقيقاً بين الأهداف العسكرية والحاجة إلى تقليل الأضرار الجانبية

ادوات السياسة الخارجية في إطار القيم والسنن الدولية

أدوات السياسة الخارجية في إطار القيم والسنن الدولية تشمل الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية التي تتوافق مع القانون الدولي، ميثاق الأمم المتحدة، اتفاقيات حقوق الإنسان، والمعايير الأخلاقية مثل الديمقراطية والسلام، لضمان تنفيذ السياسات دون انتهاك السيادة أو الحقوق الأساسية. تركز هذه الأدوات على التعاون السلمي والتأثير الناعم، مع تجنب القوة غير الشرعية، لتعزيز القيم العالمية كالحرية والعدالة.

الأدوات الدبلوماسية والقانونية

•**التفاوض والمعاهدات الدولية:** صياغة وتوقيع الاتفاقيات في إطار الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي لتعزيز السلام والقانون الدولي، مع ضمان الامتثال للقواعد الدستورية والدولية.

•**دبلوماسية حقوق الإنسان:** الدفاع عن المدافعين عن الحقوق، مراقبة الانتهاكات، والتأثير عبر المنظمات الدولية لفرض المعايير الأخلاقية دون تدخل مباشر.

•**الدبلوماسية الدفاعية:** التعاون العسكري السلمي مثل التدريبات المشتركة ضمن قوانين الدبلوماسية الدولية لبناء الثقة والاستقرار.

الأدوات الاقتصادية والتنموية

•**المساعدات والتعاون التنموي:** تقديم الدعم المالي أو التقني لتعزيز الاستقرار والديمقراطية، كما في برامج الاتحاد الأوروبي لمكافحة النزاعات والفقر.

•**العقوبات المستهدفة:** فرض قيود اقتصادية مشروعة ضد الانتهاكات (مثل تجارة الأسلحة أو النزاعات)، مع الحرص على الامتثال للقانون الدولي والحقوق الإنسانية.

•**الدبلوماسية الاقتصادية:** اتفاقيات التجارة الحرة والاستثمارات التي تدعم القيم مثل التنمية المستدامة والاحترام المتبادل.

الإشراف والرصد الدولي

•**المنظمات الدولية:** استخدام الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، أو محكمة الجنايات الدولية لفرض العدالة والسلام، كأداة لتعزيز القيم العالمية.

•**الرصد والتقارير:** جمع بيانات عن الانتهاكات ونشرها دولياً للضغط الأخلاقي والقانوني، مع بناء القدرات المحلية.

الفئة	الأمثلة الرئيسية	الإطار الدولي
دبلوماسية	معاهدات، حقوق إنسان، دفاعية	ميثاق الأمم المتحدة، اتفاقيات فيينا
اقتصادية	مساعدات، عقوبات مستهدفة	قوانين تجارة، حقوق إنسان
إشرافية	منظمات دولية، رصد	محاكم دولية، قيم سلام وديمقراطية

3- محدادات صنع السياسة الخارجية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية و أخرى خارجية[17].

أ-المحددات الداخلية: وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية .تضم المحددات الداخلية كلا من المحددات الجغرافية، المحددات البشرية، والمحددات الشخصية، والمحددات المجتمعية، المحددات السياسية، والمحددات العسكرية.

[17]- عربي لادمي محمد، **السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25 ديسمبر 2016 السنة الثامنة، المركز الجامعي تمنراست.

ب-المحـددات الخارجيـة : يعتبـر النسـق الـدولي او الإقليمي من أهـم محـددات السياسـة الخارجية للدول، فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة. فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية، فان ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي، بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول .كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على ارض الواقع، وإرغام الدول الأخرى على تقبلها.

المحددات الداخلية:

*** المحددات الجغر افية**

يشير المُحدِّد الجغرافي للسياسة الخارجية إلى مجموعة العوامل المكانية الدائمة أو المستقرة - كالتضاريس والمناخ والحجم والموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية - التي تؤثر على أولويات الدولة وقدراتها وخياراتها الاستراتيجية في علاقاتها الدولية. ووفقًا للعمل الرائد لـ: **هارولد ومارغريت سبراوت**، فإن الجغرافيا لا تُملي القرارات آليًا، بل تتفاعل مع "البيئة النفسية" لصانعي القرار، مُشكِّلةً إطارًا إدراكيًا يُوجِّه السياسات من خلال الاحتياجات المتعلقة بالأمن والوصول إلى الموارد وإدارة الحدود[18].

المكونات الرئيسية

- **الموقع والحجم**: موقع مركزي (على سبيل المثال تعمل الجزائر الواقعة بين أفريقيا والعالم العربي والبحر الأبيض المتوسط) على تعزيز سياسة استباقية لتحقيق الاستقرار الإقليمي، في حين تعمل العزلة (مثل المملكة المتحدة) على تعزيز الطموحات البحرية والإمبريالية[19].

[18]- Frédéric Lasserre, La Politique Etrangere Approches Disciplinaires, Montréal, **Politique mondiale**, 2018, P 115.

[19] - Abdulrahman Hassan Saleh Mojamil, Abdulhameed Hamid Gareed, Mujeeb Abdurahman Ahmed Hajeb**, The Impact of Geographical Location on the Foreign Policy of the State of the Comoros**, Social Sciences, 12(6), P 279.

- **الأراضي والموارد**: تحدد الحدود الطبيعية أو الطرق البحرية نقاط الضعف (على سبيل المثال، السلاسل الجبلية للدفاع) والفرص الاقتصادية، مثل الوصول إلى الأسواق أو المواد الخام[20].
- **المناخ والديموغرافيا المكانية**: التأثير على الهجرات والزراعة والتدفقات البشرية، وتعديل الأولويات الأمنية أو الدبلوماسية[21].

ومن الأمثلة عن المحدد الجغرافي نشير إلى أنها –الجغرافيا- تعمل بمثابة "محدد داخلي" مستقر، يتم تضخيمه من خلال التغيرات الخارجية (على سبيل المثال. توسيع الناتو NATO)، مما يدفع الدول إلى استغلال قربها التاريخي أو المكاني من أجل استراتيجيات نشطة. ومن بين البراعم، ينتقل من "التأثير الحتمي" إلى العلاقة المعرفية بين الإنسان والبيئة، متجنباً الاختزالية الجيوسياسية.

*** المحددات المجتمعية**

تضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها[22]:

أ_ **خصائص الشخصية القومية** : المقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم ،وهذه الصفات تتشكل بشكل كبيرمن المجتمع التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس ذلك على خياراتهم في السياسة الخارجية.

ب_**الرأي العام**: ويعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية او موقف معين، وقد استعمل "**غابريال الموند**" اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات. ففي المجتمعات

[20] - Yves Lacoste, **Géographie, géopolitique et relations internationales**, Relations internationales, No. 41, 1985. P 42.

[21] - Bojinovic Ana. **Geographical Proximity and Historical Experience as a Basis for Active Foreign Policy Strategy of Small European States – the Case of Austria and Slovenia regarding the Western Balkans**. Politics in Central Europe, 1(1), (2005). P 12.

[22]- عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

الغربية يكون للرأي العام دور فعال في توجيه السياسة الخارجية، إما الأنظمة لتحقيق أهدافها الخارجية. فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية ،بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة ،كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب.

*** المحددات السياسية**

المحدد السياسي للسياسة الخارجية للدول هو مجموعة العوامل المتعلقة بالنظام السياسي الداخلي، مثل نوع النظام (ديمقراطي أو استبدادي)، دور القيادة، الرأي العام، والمؤسسات الحكومية، التي تحدد كيفية صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية وفق المصالح القومية. يؤثر هذا المحدد بشكل مباشر على حرية الاختيار، حيث يمنح النظام الديمقراطي مساهمة أوسع للبرلمان والإعلام، كما يؤدي الرأي العام إلى سياسات أكثر توازناً تجاه الحلفاء، بينما يركز الاستبدادي على قرارات القائد الشخصية[23]. فتكون بذلك أكثر جرأة أو عدوانية حسب شخصية القائد.

وترى الدراسة أنو وبالرغم من أن الأنظمة الديمقراطية في الواقع تسعى لتحقيق القوة و تتنافس على المجالات الحيوية، وتعتمد الحروب لتحقيق ذلك بحجة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، إلا أنها تبقى أفضل من الأنظمة التسلطية؛ بسبب ما تتمتع به من المميزات والخصائص الديمقراطية[24]

عناصر المحدد السياسي الرئيسية:

1/ نوع النظام السياسي: في الديمقراطيات، يحد البرلمان والانتخابات من سلطة التنفيذية، مما يجعل السياسة الخارجية أكثر استجابة للرأي العام؛ أما في الأنظمة الاستبدادية فيكون القرار مركزياً وأقل

[23]- عربي لادمي محمد، **نفس المرجع.**

[24]- إسلام أحمد سليم العياصرة، **مرجع سابق**، ص 09.

عرضة للمعارضة[25].

2/ دور القيادة والشخصية: إدراك القائد، دوافعه، وأسلوبه في اتخاذ القرار (عقلاني أو حدسي) يشكل التوجهات، كما في نظرية صنع القرار حيث يتفاعل الفرد مع البيئة[26].

3/ الرأي العام والنخب: يؤثر عبر الإعلام والجماعات الضغط، خاصة في الديمقراطيات، لفرض أولويات مثل السلام أو التحالفات، بينما يكون أقل تأثيراً في الأنظمة المغلقة[27].

كما الإشارة إلى أن الاستقرار السياسي يلعب دورا فعال في صنع السياسة الخارجية للدول بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها ، كما أن هذا الاستقرار يعطي صور حسنة للدول في الخارج مما يساعد على الانفتاح مع الدول الأخرى ، مما يساهم في حركة السياسة الخارجية لها[28].

*** المحدد العسكري**

يشير المحدد العسكري للسياسة الخارجية إلى مجموعة القدرات الدفاعية (القوى العاملة والتكنولوجيا والميزانية والعقيدة) والوزن المؤسسي للقوات المسلحة التي تؤثر على أهداف الدولة ووسائلها وأسلوب عملها الخارجي. فهو يعمل كمورد للقوة (القدرة على فرض القوة أو الردع) وكفاعل تنظيمي يمكن أن يؤثر على عملية صنع القرار نفسها.

كما تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية واحدي المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية ، ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي ، إلا أنها مع ذلك تحظي باهتمام بالغ لدي حكومات المجتمع

---

[25] Khalil Ibrahim Ahmed, **Political De olitical Development and F elopment and Foreign Policy**, The World Research of Political Science Journal: Vol. 4: Iss. 1, P 20.

[26]- عربي لادمي محمد، **مرجع سابق.**

[27] - Chris Alden, Amnon Aran**, The domestic sources of foreign policy**, Foreign Policy Analysis, 1st Edition, 2012, P 16.

[28]- حسين حسين صالح سميع، **عملية صنع السياسة الخارجية (دراسة سياسية)**، مجلة جامعة اليمن العدد08، ديسمبر 2022 ،ص 26.

الدولي ، لأن العامل العسكري يهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وان التفاوض من مركز القوة هو حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة ال تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازالت تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومه[29]

القدرة العسكرية كمصدر للقوة: إن القوة العسكرية (حجم الجيش، المستوى التكنولوجي، الميزانية، قدرات الإسقاط) تحدد طموح السياسة الخارجية، ولا سيما القدرة على التدخل أو ثني الحلفاء أو ضمان أمنهم[30].

إن الدول التي تتمتع بقدرات عسكرية قوية غالبا ما تبني سياستها الخارجية حول مفاهيم الردع ونشر القوات والمسؤولية عن الأمن الإقليمي أو العالمي[31].

الجيش والردع والتحالفات: ويؤثر الردع (التقليدي أو النووي) على الخيارات الاستراتيجية: فكلما زادت المصداقية العسكرية، زادت قدرة الدولة على اتخاذ مواقف حازمة دون اللجوء مباشرة إلى الحرب[32].

أما التحالفات العسكرية (حلف شمال الأطلسي، والمواثيق الإقليمية) هي نتاج ومضاعف للقوة العسكرية؛ فهي توجه السياسة الخارجية من خلال خلق التزامات دفاعية جماعية وتبعيات استراتيجية.

النفوذ المؤسسي للقوات المسلحة: في بعض السياقات، تظل القوات المسلحة "خادمة" تنفذ السياسات السياسية؛ وفي سياقات أخرى، تصبح "صانعة" للسياسة الخارجية، وتؤثر بشكل مباشر على القرارات أو تجعلها ملزمة تقريبًا بالحقائق على الأرض[33].

---

[29]- حسين حسين صالح سميع، **مرجع سابق**، ص 27.

30 - Khan Z, **Foreign policy determinants**, Site Web : https://fr.slideshare.net/slideshow/foreign-policy-determinants/

31 - **The Military and the Making of Foreign Policy**, Peace Breifs,May 28, 2003.

32 - Ibid.

33 - Alex Mintz ,Karl DeRouen Jr**, International, Domestic, and Cultural Factors Influencing Foreign Policy Decision Making**, Published online by Cambridge University Press: 05 June 2012, Site Web : https://www.cambridge.org/core/books/.

وتعتمد درجة النفوذ على العلاقات المدنية العسكرية، فكلما كانت المؤسسة العسكرية أكثر استقلالية، كلما تمكنت من فرض تفضيلاتها من حيث التهديدات والأولويات الإقليمية واستخدام القوة.

التأثيرات على أسلوب السياسة الخارجية

إن المركزية القوية للعامل العسكري تميل إلى تفضيل أسلوب السياسة الخارجية الذي يركز على **القوة الصارمة**، والعمليات الخارجية، والإكراه، ومنطق الأمن[34]. وعلى العكس من ذلك، فإن القدرة العسكرية المحدودة تدفع الدول إلى الاعتماد بشكل أكبر على الدبلوماسية والقانون الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف والأدوات الاقتصادية للتعويض عن ضعفها القسري.

المحددات الخارجية:

*** النسق الدولي:**

يعد النسق الدولي إطارًا معقدًا يحدد مسارات السياسة الخارجية للدول، حيث يشكل مجموعة من القواعد، والقيم، والقوى التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سلوك الدول واختياراتها. تتداخل عناصر متعددة داخل هذا النسق، بدءًا من القوى الكبرى ووسائط النفوذ، إلى المؤسسات الدولية والعلاقات بين الدول، مرورًا بالتفاعلات الاقتصادية والتكنولوجية، وصولًا إلى الاعتبارات الأخلاقية والقانونية التي تحكم مجريات الساحة العالمية. ويتسم النسق الدولي بطابعه الديناميكي، حيث يشهد تحولات متسارعة ناتجة عن تغير موازين القوى، والتطورات التكنولوجية، والأحداث غير المتوقعة التي تعيد تشكيل عملية اتخاذ القرار السياسي.

فهو البنية العامة للنظام الدولي (توازن القوى، عدد الدول، التحالفات، والمؤسسات الدولية) التي تفرض قيوداً وقواعد على سلوك الدول، مما يحدد أهدافها الخارجية واستراتيجياتها في ظل الفوضى

[34] - Shubham Srivastava, **Foreign Policy: 16 Elements of Foreign Policy**,

أو التعاون الدولي. يُعتبر هذا المحدد الخارجي الأبرز في النظرية الواقعية، حيث يشكل "هيكل النظام" كما عند **والتز** خيارات الدول دون النظر إلى خصائصها الداخلية[35].

لذا، فإن استكشاف النسق الدولي كمحدد رئيسي يُمكّن من فهم أعمق لمسارات السياسة الخارجية، ويعزز القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية، من خلال تحليل مكوناته المختلفة، وقدرته على تشكيل مسارات الدول وقراراتها في ظل تقلبات المشهد العالمي.

عناصر النسق الدولي الرئيسية

- **توازن القوى وبنية النظام** :في نظام ثنائي القطب (كالحرب الباردة)، تتبنى الدول سياسات تحالفية صارمة؛ أما في نظام متعدد الأقطاب فتزداد المرونة والتفاوض[36]
- **المؤسسات والتحالفات الدولية** :الأمم المتحدة، الناتو، أو الاتحاد الأوروبي تُلزم الدول باتفاقيات وأدوار مشتركة، مما يحد من الاستقلالية[37].
- **العمليات السياسية الدولية** :الأزمات العالمية أو الرأي العام الدولي يفرضان استجابات سريعة، كالتكيف مع صعود الصين أو التوترات الروسية[38].

أما عن تأثير النسق الدولي على السياسة الخارجية، فهو يجبر الدول على "التوازن" (بالتحالف أو التصعيد) أو "الاندماج" في النظم الليبرالية، مما يفسر اختلاف السياسات بين القوى الكبرى والصغيرة. في النظام الحالي (أحادي/ثنائي القطب)، يدفع الدول المتوسطة إلى استراتيجيات "التوازن غير المتكافئ[39]

*** النسق الإقليمي:**

يتعلق مفهوم النسق الإقليمي بتركيبة معقدة من العلاقات والتفاعلات التي تحدد بيئة الجغرافيا السياسية، وتؤثر على سلوك الدول واتجاهاتها في السياسة الخارجية. إذ يتضمن هذا المفهوم دراسة

---

[35] - Abhijeet Pimparkar, Ibid.

[36]- جمال بن مرار، **مرجع سابق**.

[37]- عربي لادمي محمد، **مرجع سابق**.

[38] - Determinants of Foreign Policy, Ibid.

[39]- عربي لادمي محمد، **مرجع أسبق**.

العلاقات بين الدول داخل منطقة جغرافية معينة، مع التركيز على الروابط التاريخية، الثقافية، الاقتصادية، والأمنية التي تربط بينها. يُعد النسق الإقليمي إطاراً مرناً يُساهم في تفسير أنماط سلوك الدول وتحديد استراتيجياتها، حيث تتداخل مصالحها وتحدياتها المشتركة، مما يخلق شبكة من العلاقات التي ينبغي فهمها بشكل موسع ودقيق. إن استيعاب مفهوم النسق الإقليمي يتطلب دراسة البيئة الإقليمية بشكل تكاملي، مع فهم الترابط العميق بين المصالح الوطنية والوظائف الدولية، بحيث يبقى العنصر الإقليمي محورًا أساسيًا في تحديد مسار السياسات الخارجية. ومن هنا يمكن من خلاله تفسير دوافع التجارب السياسية، وتحليل سلوك الدول ضمن سياقها الجغرافي، وتعزيز استراتيجيات التفاعل مع التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة والعالم.

يشير النظام الإقليمي كمحدد للسياسة الخارجية إلى بنية التفاعلات داخل نظام فرعي جيوسياسي (القوى الإقليمية، والتوترات المحلية، والتحالفات دون الإقليمية، والمنظمات مثل الاتحاد الأفريقي أو الاتحاد الأوروبي) الذي يقيد ويوجه الخيارات الخارجية للدول بشكل أكثر مباشرة من النظام العالمي. فهو يفرض أولويات أمنية فورية، وتوازنات محلية، وترابطات اقتصادية، غالبا ما تكون أكثر إلحاحا من الديناميكيات العالمية.

المكونات الرئيسية للنسق الاقليمي:

توازن القوى الإقليمية: المنافسات أو الهيمنة المحلية (على سبيل المثال. الجزائر والمغرب في المغرب العربي) تملي استراتيجيات الاحتواء أو التوازن، مما يحد من مجال المناورة في مواجهة اللاعبين العالميين.

المؤسسات والأنظمة الإقليمية: تقوم منظمات مثل الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية بإنشاء التزامات جماعية ومعايير ملزمة، مما يؤثر على المواقف الدبلوماسية.

الترابط الاقتصادي والأمني: ممرات الطاقة أو الهجرة أو الصراعات عبر الحدود تفرض سياسة خارجية تركز على الاستقرار الإقليمي.

أما عن تأثير النسق الاقليمي على السياسة الخارجية، ففي النظام الإقليمي غير المستقر، تتبنى الدول موقفًا دفاعيًا أو مهيمنًا، في حين تعمل البيئات المتكاملة على تعزيز التعددية الإقليمية. ويتفاعل هذا المحدد مع النظام العالمي، مما يؤدي إلى تضخيم نقاط الضعف لدى الدول المتوسطة الحجم .

المحور الرابع

السياسة الخارجية والتحولات الدولية الجديدة

1- التحديات التنظيرية

2- السياسة الخارجية الاقليمية : الاتحاد الاوربي

3- السياسات الخارجية لدول العالم الثالث بعد الحرب الباردة

تنبع التحديات التنظيرية التي تواجه السياسة الخارجية في ضوء التحولات الدولية الجديدة من صعوبة النظريات القائمة (الواقعية والليبرالية والبنائية) في التفسير الكامل لعالم سريع التغير ومتعدد الأقطاب مع جهات فاعلة جديدة متنوعة وقضايا عالمية مثل تغير المناخ والحرب السيبرانية.

التحديات النظرية

وتتضمن التحديات النظرية الرئيسية تطبيق الأطر التقليدية على واقع متغير:

• **الارتباك المفاهيمي وعدم اليقين**: إن التحولات السريعة في توزيع القوة تجعل من الصعب التأكد من القدرات النسبية ونوايا الدول الأخرى، مما يشكل تحديًا لنماذج الفاعل العقلاني التي غالبًا ما يتم افتراضها في تحليل السياسة الخارجية.

• **القيود التي تركز على الدولة**: غالبًا ما تركز النظريات التقليدية على الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي. ومع ذلك، فإن صعود الجهات الفاعلة القوية غير الحكومية (الشركات المتعددة الجنسيات مثل جوجل وميتا، والأفراد المؤثرين، والجماعات المسلحة مثل حماس والقاعدة) يتحدى هذا الافتراض، حيث تؤثر هذه الكيانات الآن بشكل كبير على السياسة والدبلوماسية العالمية.

• **التفاعل المحلي الدولي**: إن صعود الشعبوية والقومية يتحدى تماسك السياسة الخارجية للدولة، حيث تتنافس الجهات الفاعلة المحلية بشكل متزايد على الأدوار الدولية التي يختار قادتها لعبها.

• **عدم وضوح خطوط السياسة**: لقد أصبحت الفروق بين السياسة الخارجية، والسياسة الاقتصادية، والاهتمامات الداخلية (مثل الطاقة والقدرة على التكيف مع المناخ) غير واضحة، الأمر الذي يتطلب المزيد من الأساليب المتعددة التخصصات التي تكافح النظريات الحالية لدمجها بدقة[1].

[1] - Mohamed Aldhuhoori, **The International System's Challenges and the Future of the Middle East,** Trends Research And Advisory, jun 2025, Site Web ; https://trendsresearch.org/

التحولات الدولية الجديدة

وتشمل التحولات الرئيسية التي تعيد تشكيل المشهد الدولي ما يلي:

• **تحول القطبية**: ينتقل العالم من نظام أحادي القطب (هيمنة الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة) إلى نظام متعدد الأقطاب محتمل، مع صعود قوى مثل الصين والهند وروسيا، مما يخلق بيئة أكثر تنافسية وأقل استقرارا.

• **التقدم التكنولوجي**: للتكنولوجيات الجديدة آثار جيوسياسية، بما في ذلك سباقات التسلح في الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والفضاء، واستخدام الشركات الخاصة (مثل ستارلينك التابعة لشركة سبيس إكس) للبنية التحتية العسكرية المدنية في مناطق الصراع، وتسليح المعلومات من خلال منصات التواصل الاجتماعي.

• **التهديدات الأمنية الجديدة**: لقد اتسع مفهوم الأمن إلى ما هو أبعد من الاهتمامات العسكرية التقليدية ليشمل التهديدات الوجودية مثل تغير المناخ (مما يؤدي إلى المنافسة على الموارد والهجرة)، والأزمات الصحية العالمية (الأوبئة)، وتهديدات الأمن السيبراني.

• **تآكل المؤسسات الدولية**: أصبحت فعالية ومصداقية المنظمات الدولية القائمة مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية موضع تساؤل، مما دفع بعض الدول إلى السعي إلى إقامة تحالفات جديدة (مثل مجموعة البريكس) أو علاقات ثنائية خارج الأطر التقليدية.

في الأخير تتم الإشارة على أن هذه التحولات تتطلب إعادة تقييم مستمرة لنظريات السياسة الخارجية من أجل فهم أفضل لعالم متزايد التعقيد وعدم اليقين والتنقل فيه.

1/ التحديات التنظيرية

تواجه عملية التنظير عند تحليل السياسة الخارجية للدول تحديات متعددة تتعلق بتعقّد الظواهر

المدروسة وتداخل العوامل المؤثرة، بالإضافة إلى محدودية النظريات في تفسير كل الحالات بشكل شامل[1].

أهم التحديات التنظيرية

- تعدد وتداخل النماذج والمقاربات النظرية يسبب صعوبة في الحصول على توافق منهجي حول كيفية تحليل السياسة الخارجية، حيث لا توجد نظرية واحدة قادرة على تفسير كل التحولات والتغيرات[2].
- النقاش النظري المتعلق باستخدام المناهج الكبرى (كالواقعية والليبرالية والبنائية) أو النظريات متوسطة المدى أدى إلى ضعف القدرة على الربط بين الشرح التفصيلي للسياسات الخارجية والظروف الدولية العامة[3].
- غياب الإجماع في الحقل الأكاديمي حول منهجيات التحليل، مما يفضي إلى تفسيرات متعارضة أحياناً وتعدد في النتائج البحثية[4].
- ظهور نقاط عمياء في كل توجه نظري، بحيث يعطي كل نموذج أولوية لمجموعة معينة من المتغيرات ويهمّش عناصر أخرى مثل الدور الثقافي أو الشخصي لصانع القرار[5].
- صعوبة دراسة القضايا المعاصرة والتحولات الجيوسياسية بسرعة في ظل الكم الهائل من المعلومات وتعدد مستويات التحليل من المحلي إلى الدولي.

---

[1]- هيثم بالخضير، **أزمة التنظير في السياسة العالمية: الأسباب والمعيقات**، المركز الديموقراطي العربي، 2025/09/18، الموقع الالكتروني: **https://democraticac.de/?p=105625**

[2]- زينب فريح، **تغير السياسة الخارجية مسح لأهم المقاربات النظرية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، السنة 11، المجلد 11، العدد01، جانفة 2019، ص26

[3]- محمد شاعة، **التنظير للسياسة الخارجية بين التحليلات العامة ونظريات المدى المتوسط**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، جانفي 2018، ص 250.

[4]- هاجر خلالفة، **اشكالية التعدد المنهجي في العلوم السياسية**، ورقة منشورة كتاب أعمال مؤتمر تمتين أدبيات البحث العلمي ديسمبر 2020 في الصفحة 135.

[5]- باري بوزان، آميتاف أشاريا، ت: عبد الحق دحمان، **لماذا لا توجد نظريات غير غربية في العلاقات الدولية؟**، تركيا، مركز المجدد للبحوث والدراسات، ص13.

التحديات التطبيقية والمنهجية

- الانفتاح الكبير وتوسّع المواضيع في الدراسات الدولية يُصَعّب تحديد طبيعة التفاعلات وإخضاعها لأطر نظرية دقيقة[1].
- الحاجة لتوظيف تعدد المناهج (كمي وكيفي) يزيد من الصعوبات اللوجستية والمالية، خصوصاً في دول المنطقة العربية[2].
- عدم قدرة النظريات الغربية على تفسير الظواهر غير الغربية أو الاستثناءات الإقليمية بشكل كاف، إضافة لافتقار إنتاج نظري محلي أصيل[3].

ولمواجهة تلك التحديات تم تقديم اقتراحات من قبل عدة باحثين أهمها:

- تبنّي ما يسمى بـ "التحليل الانتقائي" الذي يوظف آليات ومفاهيم من تقاليد نظرية مختلفة للتعامل مع التعقّد[4]
- تطوير جسر بين التحليل النظري الجامع والتحليلات التطبيقية الدقيقة بحيث تُدمج عناصر مفسرة من النظريات الكبرى والنماذج المتخصصة[5].

تلخّص هذه التحديات أزمة التنظير في حقل تحليل السياسة الخارجية، حيث يبقى الباحث محتاجًا إلى أدوات متعددة ونظرة نقدية لتجاوز محدودية أي نموذج بمفرده[6].

---

[1]- هيثم بالخيضر، **مرجع سابق.**

[2]- هاجر خلالفة/ **مرجع سابق.**

[3]- باري بوزان، آميتاف أشاريا، ت: عبد الحق دحمان، **نفس المرجع**، ص 20.

[4]- زينب فريح، **مرجع سابق**، ص 28.

[5]- شاعة محمد، **مرجع مرجع سابق**، ص 245.

[6]- زينب فريح، **مرجع أسبق**، ص

2/ السياسة الخارجية الاقليمية : الاتحاد الأوربي

تتمثل السياسة الخارجية الإقليمية للاتحاد الأوروبي في مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في جيرانه الإقليميين وفي مناطق اهتمامه، مع التركيز على سياسة الجوار الأوروبية التي تعد ركيزة أساسية في هذا الإطار[1] .

سياسة الجوارالأوروبية

تعد سياسة الجوار الأوروبية (ENP) أداة رئيسية للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي من الشرق والجنوب. تهدف سياسة الجوار الأوروبية، التي تأسست في عام 2004 في أعقاب توسعة الاتحاد الأوروبي، إلى تجنب خلق خطوط تقسيم جديدة من خلال تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له[2].

بالإضافة إلى:

- تقوم سياسة الجوار الأوروبية على ركيزتين رئيسيتين: دعم استقرار وأمن الدول المجاورة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة بينها وبين الاتحاد الأوروبي.
- تشمل سياسة الجوار منطقتين فرعيتين، هما الجوار الشرقي (مثل أوكرانيا، جورجيا، أرمينيا) والجوار الجنوبي (مثل دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط).
- تتضمن هذه السياسة مزيجاً من التعاون السياسي، الاقتصادي، والأمني، مع دعم لإصلاحات سياسية واقتصادية في الدول الشريكة لتعزيز الاستقرار والازدهار[3].

[1]- **علاقات الاتحاد الاروبي الخارجية**، الموقع الرسمي لوزارة أروبا والشؤون الخارجية: https://www.diplomatie.gouv.fr

[2] - **The European Neighbourhood Policy (ENP)**, Site Web Official **:** Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, Italy.

[3]- **سياسة الجوارالأوروبية**، الموقع الرسمي للاتحاد الأروبي: https://www.eeas.europa.eu

أهداف السياسة الخارجية الإقليمية

- تأمين الحدود ومد الجدار الأمني للاتحاد الأوروبي، خصوصاً في مناطق البحر المتوسط والساحل الإفريقي حيث تتركز التحديات الأمنية مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية[1] .
- بناء شراكات استراتيجية مع الدول المجاورة لحل النزاعات الإقليمية وتعزيز الحوار السياسي على غرار مشاركتها في تسوية نزاع ناغورني كاراباخ وأزمة شرق أوكرانيا.
- دعم حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة كجزء من الأهداف الأوسع للسياسة الخارجية.
- تحقيق الاستقرار في البلدان المجاورة من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين فرص العمل، وتعزيز النقل والاتصال بالطاقة، وإدارة الهجرة والتنقل.
- تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد كقيم مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة.
- تصميم الشراكات بما يتناسب مع التطلعات والاحتياجات المحددة لكل دولة شريكة، وتوفير حوافز مثل الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي والمساعدة المالية أو الفنية في مقابل التزامات الإصلاح

استراتيجيات وآليات التنفيذ

- اعتماد مبدأ التعددية في العلاقات الدولية ودعم المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، وفقاً للاستراتيجية العالمية الصادرة عام 2016.
- دعم السياسات الدفاعية والأمنية المشتركة بين الدول الأعضاء بهدف رفع قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات بسرعة وفعالية.

[1]- معمر محمد الكشر، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الأفريقي: التحديات والاستراتيجيات**، ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية)، العدد، 29 المجلد 01، 2025، ص 151.

- تفعيل اتفاقات الشراكة، ومناطق التبادل الحر، والمساعدات التنموية لتعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية مع الجوار.

تتسم السياسة الخارجية الإقليمية للاتحاد الأوروبي بالتداخل بين الأبعاد الأمنية، الاقتصادية، والتنموية، مع بناء منظومة علاقات متينة مع جيرانه، توازن بين حماية المصالح الأوروبية وتحقيق الاستقرار الإقليمي[1].

وقد زاد الاتحاد الأوروبي تركيزه على التعاون في مجالات مثل الأمن، والهجرة، والتعاون الإقليمي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني لبناء أحياء أكثر مرونة وترابطا[2].

3/ السياسات الخارجية لدول العالم الثالث بعد الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب تحولت السياسات الخارجية لدول العالم الثالث خاصة الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية من التحالف الثنائي القطب مع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي نحو قدر أعظم من الحكم الذاتي، والبراغماتية الاقتصادية، والمشاركة المتعددة الأطراف، رغم أنها واجهت ضعفاً متزايداً في غياب رعاية القوى العظمى[3].

التحولات الرئيسية

لقد أدى انتهاء التنافس بين الشرق والغرب إلى تقليص الصراعات بالوكالة، ولكنه عرض هذه الدول لضغوط جديدة، بما في ذلك مطالب التحرير الاقتصادي من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي أعطت الأولوية لسداد الديون وإصلاحات السوق على المساعدات الإيديولوجية. وسعى العديد منهم إلى تحقيق عدم الانحياز بشكل أكثر حزماً من خلال منتديات مثل حركة عدم

[1]- علاقات الاتحاد الاروبي الخارجية، مرجع سابق.

[2] - European Commission, **Joint Communication To The European Parliament, The Council, The European Economic And Social Committee And The Committee Of The Regions**, Review of the European Neighbourhood Policy, Brussels, Join (2015), P 04.

[3] - Eric Hobsbawm, **First World and Third World after the Cold War**, Cepal REview 67, April 1999, P 09.

الانحياز، مع التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمواجهة الهيمنة الشمالية. وتكثفت جهود التكامل الإقليمي، كما هو الحال في أفريقيا من خلال أسلاف الاتحاد الأفريقي، وسط تحديات داخلية مثل الصراعات الأهلية وهشاشة الدولة[1].

ومن أمثلة عن التحولات نشير إلى من ركزت سياساتها على بناء السلام والتنويع الاقتصادي، لكن العديد من الصراعات استمرت بسبب فقدان تمويل الحرب الباردة، مما دفع إلى الاتجاه إلى حفظ السلام والحلول الدبلوماسية، بالإضافة إلى من حققت التوازن بين الاشتراكية والتنويع بعد الاستقلال، وانضمت إلى حركة عدم الانحياز بينما كانت تتنقل بين النفوذ الأمريكي والحروب الإقليمية . ناهيك عن تزايد التركيز على الاتفاقيات التجارية وإعادة التفاوض بشأن الديون، والانتقال من استبدال الواردات إلى النمو القائم على التصدير وسط التدخلات الأمريكية.

التحديات والفرص

وبدون التوازن السوفييتي، زاد النفوذ العسكري والاقتصادي الأميركي من خلال التدخلات والعقوبات، مما حد من السيادة، ومع ذلك حفزت العولمة النمو الصناعي في القطاعات الموجهة للتصدير، مما شكل تحديا لاحتكارات العالم الأول للتكنولوجيا. وقد استغلت دول العالم الثالث هذا الأمر لتعزيز قوتها التفاوضية في المنتديات العالمية، مما أدى إلى تعزيز التعددية القطبية الناشئة[2].

[1] - BELAID Mouad, AMIRAT Boumediene, **The Impact of the Cold War on Third World Countries: The Case of Algeria**, An extended essay submitted of Department of English in partial fulfillment of the requirement for a Master's Degree in English Literature and Civilization, Faculty of Letters and Foreign Languages Department of English, Tlemcen, 2018/2019, P 07

[2] - Justin Robertson, Maurice A. East, **Diplomacy and Developing Nations: Post-Cold War foreign policy-making structures and processes**, Routledge Advances in International Relations and Global Politics, 1st Edition, P

فروق إقليمية أساسية (جدول موجز)

الإقليم	ملامح السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة
أفريقيا	التركيز على بناء أطر إقليمية (منظمة الوحدة ثم الاتحاد الأفريقي)، إدارة النزاعات الداخلية، موازنة النفوذ الغربي مع الصين وروسيا، واستخدام موارد الطاقة والمعادن كأدوات تفاوضية .
آسيا	تنويع الشراكات بين واشنطن وبكين وموسكو، الاعتماد على النمو الاقتصادي والتجارة الإقليمية (آسيان مثلاً) كأساس للنفوذ، مع استمرار بؤر توتر تقليدية (الهند–باكستان، كوريا).
أمريكا اللاتينية	الانتقال من منطق الحرب الباردة والتبعية للولايات المتحدة إلى موجات متعاقبة من اليسار واليمين، وبناء تكتلات إقليمية (ميركوسور وغيرها) ومحاولات متكررة لتعزيز استقلال القرار عبر التعاون بين دول الجنوب .

أما في الوقت الراهن هناك دراسات تتوقع أن تتجه سياسات دول العالم الثالث (الجنوب العالمي حاليًا) نحو تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية في عالم متعدد الأقطاب، مع التركيز على التوازن بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا)، وتوسيع التعاون جنوب–جنوب، ودعم إصلاح الحوكمة العالمية لمواجهة التحديات مثل التغير المناخي والديون[1]

التوازن الاستراتيجي وعدم الانحياز

- ستعتمد دول الجنوب العالمي على سياسات "التوازن الاستراتيجي(strategic balancing) "، حيث تتعامل مع واشنطن وبكين وموسكو بشكل منفصل حسب المصالح، كما في حالة الهند والبرازيل التي تحافظ على علاقات مع الغرب بينما تنضم إلى بريكس[2]

[1] - Benedicte Bull, Dan Banik, **The Rebirth of the Global South: Geopolitics, Imageries and Developmental Realities**, Published online: 18 Apr 2025, Site Web : https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/08039410.2025.2490696

[2] - Sarang Shidore, **The United States And The Global South**, Year 4 / *No.* 14 / Apr-Jun 2025, Site Web : https://cebri.org.

- يعود مفهوم عدم الانحياز بشكل "نشط(active non-alignment) "، يركز على الشراكات القضوية دون تحالفات صلبة، لتجنب الضغوط الأمريكية مثل التعريفات الجمركية أو الانسحاب من اتفاقيات المناخ[1].

تعزيز التعاون جنوب–جنوب

- ستتوسع أطر مثل بريكس (الذي انضمت إليه إندونيسيا) ومجموعة الـ77 لتعزيز التنسيق حول التمويل المناخي، الديون، والأمن الغذائي، مع التركيز على الاستثمار المتبادل بدلاً من التبعية للشمال.
- الاندماج الإقليمي يزداد، كما في أمريكا اللاتينية (ميركوسور مع الاتحاد الأوروبي) وجنوب شرق آسيا (آسيان مع دول الخليج والصين)، لمواجهة التجزئة الاقتصادية العالمية[2].

وفي الأخير نشير أنه في عالم متعدد الأقطاب، تواجه دول الجنوب مخاطر الصراعات الإقليمية (أوكرانيا، الشرق الأوسط) والركود الاقتصادي بسبب التعريفات الأمريكية، لكنها تحظى بفرص لإعادة تشكيل النظام الدولي عبر مطالب إصلاح الأمم المتحدة والـ .G20التنويع الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية ستصبحان أولوية، مع دور متزايد لقوى الوسط مثل جنوب أفريقيا وتركيا في الوساطة[3].

[1] -Benedicte Bull, Dan Banik, Ibid.

[2] - Wan Zokhri Bin Wan Idris, **Top Geopolitical Trends in 2025: A world with more confrontation?**, Aug 2025, Rabdan security and Defence Instutite (RDSI), Site Web : https://rsdi.ae/

[3] - Daniel Araya, **Transforming the United Nations for a Multipolar World (**Can the role of the United Nations be adapted to meet the needs of a changing world order?), May 8, 2025, Site Web : https://www.cigionline.org/

خلاصة:

جاءت دراسة مقياس تحليل السياسة الخارجية لتبرز كيف تتم عملية صنع القرارات السياسية التي تحدد تصرفات الدول في الساحة الدولية. من خلال عدة أبعاد:

- الاعتماد على فهم ديناميكيات القرار التي تشمل عوامل داخلية مثل المؤسسات الحكومية، القادة، الضغوط الاجتماعية، والثقافة السياسية، إلى جانب العوامل الخارجية كالبيئة الدولية والتحالفات.

- تستعرض الدراسة نماذج ونظريات مختلفة لتحليل السياسة الخارجية، منها النماذج السلوكية، الواقعية، البنيوية، والنظرية البنائية، بهدف تفسير كيف ولماذا تتخذ الدول سياسات معينة.

- تبرز الدراسة أهمية السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي في تشكيل السياسة الخارجية، مع الإشارة إلى أن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية مرتبطتان بشكل معقد ومتبادل..

- توضح الدراسة آليات اتخاذ القرار وكيف أن العوامل النفسية والشخصية للقيادات تلعب دورًا مهمًا، بجانب الاعتبارات المؤسساتية والدور الذي تلعبه المجموعات المؤثرة.

- تشير التحليل عند دراسة حالة دول العالم الثالث إلى التحديات الإضافية المتعلقة بالاعتماد الاقتصادي، الضعف المؤسساتي، والضغوط الدولية من القوى العظمى، مما يؤثر على فاعلية واستقلالية سياسات هذه الدول الخارجية.

- الدروس تقدم رؤية شاملة لأدوات ومنهجيات تحليل السياسة الخارجية كإطار لفهم تفاعلات الدول داخل النظام الدولي وتفهم أسباب السياسات التي تعتمدها في علاقاتها الدولية.

المـراجـــع

أولاً باللغة العربية:

مقالات:

1- أحمد عبد الرحمن حسن خليفة، أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ديسمبر2018.

2- إلياس بوغالم، راضية ياسينة مزاني، الدبلوماسية الاقتصادية: أداة جديدة في السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 01، 2022.

3- حسين حسين صالح سميع، عملية صنع السياسة الخارجية (دراسة سياسية)، مجلة جامعة اليمن العدد08، ديسمبر 2022.

4- حمزاوي جويدة، حدود الدولة الوطنية في عالم معولم "بين الثابت والمتغير، مجلة المعيار، مجلد 26، العدد 63، 2022.

5- رنا علي الشجيري، الوسيلة الدبلوماسية لتفعيل السياسة الخارجية، حوليات أداب عين شمس، المجلد 48، عدد سبتمبر 2020.

6- رضا هلال، السياسة الروسية الجديدة فى المنطقة العربية : دراسة فى أدوات القوة الناعمة وفعاليتها، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، سبتمبر 2021.

7- سالم أحمد سميم العياصرة، محددات السياسة الخارجية، المجلة العربية للنشر العلمي، الأردن، العدد 09، 2019.

8- عربي لادمي محمد، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25 ديسمبر 2016 السنة الثامنة، المركز الجامعي تمنراست.

9- كريم رقولي، المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية: ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019.

10- محمد الحمامصي، مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية، جريدة العرب، السنة 44 العدد 12263، الثلاثاء: 2021/12/07.

رسـائل:

1- غنية أفنوغ، العولمة الاقتصادية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2017/2016.

محاضرات:

1- إبتسام بدري، محاضرات مقياس: مناهج البحث في العلاقات الدولية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكر.

2- شابوني سامية، تحليل السياسة الخارجية، محاضرات موجده لطلبة سنة ثالثة علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة جيجل، 2024/2023.

المو اقع الالكترونية:

1- ابتهال مبروك، "عملية صنع القرار الخارجي"Foreign Decision making process - ، الموسوعة السياسيّة، 2020/12/02،/ الموقع الإلكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary/:

2- رضوي أحمد عبد الجليل، الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية: دراسة حالة "العراق – لبنان"، المركز الديمقراطي العربي، 2016/12/20، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=41389.

3- عربي لادمي محمد، السياسية الخارجية :دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي، 27. ديسمبر 2016، الموقع الالكتروني، https://democraticac.de/?p=41719

4- عمار بوحوش، الدولة الوطنية في مواجهة العولمة والتغير في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي .5نوفمبر 2018، الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=57281.

5- سعود الشرفات، "النظام الدولي" في ظل العولمة: هل هناك نظام دولي فعلاً؟، 2017/03/16، موقع مؤمنيون بلا حدود،https://www.mominoun.com/articles/A7-4867

6- يوسف قحطان نعمة الصحاف، اطروحة ريتشارد سنايدر واثرها في عملية صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي في السياسة الخارجية العراقية بعد2003، المركز الديمقراطي العربي، 2022/01/25، الموقع الإلكتروني: https://www.democraticac.de/?p=79780

أولاً باللغة الأجنبية:

د. سفيان صخري، **An Overview of Approaches to the Study of Foreign Policy**، الواد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12 . جانفي 2016.

Dictionnaires :

- La politique, dictionnaire de l'académie française.

Livers :

1- Charles-Philippe David, Théories de la politique étrangère américaine, OpenEdition Books, Montréal,2012.
2- Chris Alden, Amnon Aran, The domestic sources of foreign policy, Foreign Policy Analysis, 1st Edition, 2012.
3- Frédéric Charillon, La politique étrangère (Approches disciplinaires), OpenEdition Books, Collection : Politique mondiale, Montréal, 2018.
4- Iver B. Neumann, Foreign Policy in an Age of Globalization, Theorizing Foreign Policy in a Globalized World. Palgrave Studies in International Relations.1st ed., Palgrave Macmillan, UK, London,2015.
5- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, (New York: McGraw-Hill, 1979).

6- Dr Nivedeta Giri, Theories of International Relations, Vikas Publishing, New Delhi, 2016.
7- Thompson et R. F. Swanson, Canadian Foreign Policy : Options and Perspectives, Toronto, McGraw-Hill Ryerson, 1971.

Articles :

1- Abdulrahman Hassan Saleh Mojamil, Abdulhameed Hamid Gareed, Mujeeb Abdurahman Ahmed Hajeb, The Impact of Geographical Location on the Foreign Policy of the State of the Comoros, Social Sciences, 12(6).
2- Abdul Waheed Parry, Liberalism And Foreign Policy: An Analysis Of The Liberal Foreign Policy In International Relations, iNSAMER, 02.2021.
3- Andrew Moravcsik, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, Vol. 51, No. 4 (Autumn, 1997).
4- Andrew Moravcsik, Liberal Theories Of International Relations: A Primer, Moravcsik / Princeton University / 2010.
5- Benjamin A. Most, International Relations Theory, Foreign Policy Substitutability, and "Nice" Laws, Published in World Politics, ed. Atul Kohli, Volume 36, Issue 3, 1984.
6- Benno Teschke and Steffan Wyn-Jones, Marxism in foreign policy, Oxford Research Encyclopedia of Politics, 06-2023.
7- Bertrand Badie, Dirk-Berg Schlosser, and Leonardo Morlino, Liberalism In International Relations ,International Encyclopedia Of Political Science ,Los Angeles: Sage, 2011.
8- Bojinovic Ana. Geographical Proximity and Historical Experience as a Basis for Active Foreign Policy Strategy of Small European States – the Case of Austria and Slovenia regarding the Western Balkans. Politics in Central Europe, 1(1), (2005).
9- Chemlal walid, lectures in the cours of international relations theoriers, introduction for second year students on the common core, faculty of political sciences and international relations, alger3, 2024/2025.

10- Frédéric Lasserre, La Politique Etrangere Approches Disciplinaires, Montréal, Politique mondiale, 2018.
11- Harold Sprout and Margaret Sprout, The Ecological Perspective on Human Affairs with Special Reference to International Politics (Princeton: Princeton University Press, 1965).
12- Harold Sprout and Margaret Sprout, Foundations of International Politics (Princeton: N.J.: Van Nostrand, 1962).
13- Isa Erbas, Constructivist Approach in Foreign Policy and in International Relations, Journal of Positive School Psychology 2022, Vol 6, No. 3.
14- J.-B. Duroselle, Politique intérieure et politique extérieure, Relations internationales, No. 37,1984.

15- Jingqi Cai, Xinkai Xiang, Haojun Zhang, Analysis of Kazakhstan's Foreign Policy under the Russia Ukraine War with Realism——A Comparison of Ukraine, BCP Social Sciences & Humanities, Volume 21, 2023.
16 -Khalil Ibrahim Ahmed, Political De olitical Development and F elopment and Foreign Policy, The World Research of Political Science Journal: Vol. 4: Iss.
17-Kim Richard Nossal, Stéphane Roussel et Stéphane Paquin , Politique internationale et défense au Canada et au Québec, Presses de l'Université de Montréal, 2007.
17- Kristin Plys, Theorizing Capitalist Imperialism for an Anti-Imperialist Praxis Towards a Rodneyan World-Systems Analysis, Journal Of World-Systems Research, Vol. 27, Issue 1, 2021.
18- Dr. Luu Thuy Hong, Foreign Policy Analysis - An Approach from Policy Theory, Migration Letters, Volume: 19, No: S2 (2022).

19- Muhammed Lenn, Constructivist Approach to Gambia-Senegal Relations: Analysis of the 'Two States, One People, and the 'Nearby Enemy' D, Vol.89, 2021 iscourse, International Affairs and Global Strateg.

20- Maysam Behravesh, The Relevance of Constructivism to Foreign Policy Analysis, The Relevance of Constructivism to Foreign Policy Analysis, JUL 2011.
21- Margaret G. Hermann, "How Decision Units Shape Foreign Policy: A Theoretical Framework,",International Studies Review 3, no. 2 (2001).
22- Lech DRAB, Defence Diplomacy – An Important Tool For The Implementation Of Foreign Policy And Security Of The State, Security and Defence Quarterly 2018.
23- Nelson Michaud, Graham T. Allison and Bureaucratie Politics : A Prospective Review, Études internationales, Institut québécois des hautes études internationales Volume 27, numéro 4, 1996.
24- Pierre Guillen, Politique intérieure et relations internationales, Relations internationales No. 41, 1985.
25- Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics (Princeton: Princeton University Press, 1976).
26- Shubham Srivastava, Foreign Policy: 16 Elements of Foreign Policy.
27- Sheriff Folarin, Student Feature - Foreign Policy, E-International Relations, Dec 20, 2017, Covenant University, Nigeria.
28- The Institutions of Foreign Policy, Written by the Fiveable Content Team • Last updated September 2025.
29- The Military and the Making of Foreign Policy, Peace Breifs,May 28, 2003.
30- Valerie M. Hudson, Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory, 2nd ed. (New York: Rowman & Littlefield, 2014).

31- Vaughn P. Shannon, Paul A. Kowert, Psychology and Constructivism in International Relations: An Ideational Alliance, Published by: University of Michigan Press, 2012.
32- Zulfiqar Ali Khan, Noorshed Bin Azim, Expanding The Horizon Of Foreign Policy Analysis: A Neoclassical Realist Approach, Pak. Journal of Int'L Affairs, Vol 6, Issue 2, 2023.
33- Yves Lacoste, Géographie, géopolitique et relations internationales, Relations internationales, No. 41, 1985.

Sites Web :

1- Abhijeet Pimparkar, Institution Of Foreign Policy Making, Oct 03, 2023, Site Web : https://politicsforindia.com/institutions-of-foreign-policy-making/
2- Alex Mintz and Karl DeRouen Jr, Psychological Factors Affecting Foreign Policy Decisions, Published online by Cambridge University Press: 05 June 2012. Site Web : https://www.cambridge.org/core/books
3- Anders Wivel, Realism in Foreign Policy Analysis, Published online: 26 September 2017, Site Web : https://oxfordre.com/politics/display/10.1093.
4-Core Assumptions of Marxist IR Theory, International Relations and World History, February 28, 2024, Site Web : https://polsci.institute/international-relations-world-history/core-assumptions-marxist-ir-theory/
5- Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, Publié en ligne par Cambridge University Press: 13 June 2011, Site Web : https://www.cambridge.org/core/journals/world-politics/article/
6- International relations theory, Site Web : https://en.wikipedia.org/
7- Derek Ping , Michael Wise, Military Diplomacy: A Vital Component Of Strategic Competition, Nov21, 2024.
Site Web : https://warroom.armywarcollege.edu/author/michael-wise/
8- Foreign Policy, What Is the Relationship Between Domestic and Foreign Policy?, June 29, 2023, Site Web : https://education.cfr.org
9-IAF Articles, Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations, Site Web :
https://www.ia-forum.org/Content/ViewInternal_Document.cfm?contenttype_id=5&ContentID=9066

10-Jalal Dehghani Firoozabadi, Mojtaba Zare Ashkezari, Neo-classical Realism in International Relations, Site Web :
https://www.ccsenet.org/journal/index.php/ass/article/view/56775
11-Khan Z, Foreign policy determinants, Site Web : https://fr.slideshare.net/slideshow/foreign-policy-determinants/
12-Liberal Theory of International Relations, Site Web : https://dennana.in/2024/03/30/liberal-theory-of-international-relations/
13- Marijke Breuning, Investigating Leaders: Integrating the Study of Individuals in Foreign Policy Analysis and International Relations, University of North Texas, Site Web ; https://orcid.org/.
14-Marxist Theory of International Relations, Site Web : https://dennana.in/2024/03/31/marxist-theory-of-international-relations/
15-Michael Barnett, International Progress, International Order, and the Liberal International Order, The Chinese Journal of International Politics, 2021, Site Web : https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC7989545/
16-Neoclassical realism, From Wikipedia, the free encyclopedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Neoclassical_realism
17-Oluwaseyi Mike Bamigboye, Examining the Effect of Globalization on International Relations, July 27, 2020, Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3661156.
18-Politique Intérieure, Article sur le Site Web Wikipédia : https://fr.wikipedia.org/.
19-Realism (international relations), From Wikipedia, the free encyclopedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Realism_(international_relations).
20-what is foreign policy? Definition, scope, importance & more, Posted on February 23, 2024, Site Web : https://jgu.edu.in/blog/2024/02/23/what-is-foreign-policy/